



PROVISIONAL

A/32/PV.30

12 October 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد موجسوف ( يوغوسلافيا )

ثم : السيد اولترتشسن ( الدانمرك )

( نائب الرئيس )

— تأبين رئيس الجمهورية العربية اليمنية

— مواصلة المناقشة العامة [ ٩ ]

القيت الكلمات من :

السيد الاداي ( بنن )

السيد موغنغا ( بوروندي )

السيد موغوى ( بوتسوانا )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " .

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

77-72175/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ١١

تأبين رئيس الجمهورية العربية اليمنية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد علمنا بأسف بالغ نبأ الوفاة المحزنة لرئيس الجمهورية العربية اليمنية ، سعادة السيد / ابراهيم محمد الحمدي . وباسم الجمعية العامة أطلب من السيد ممثل اليمن أن ينقل تعازينا الى حكومة وشعب اليمن والى أسرة الفقيد . وانني أدعو الممثلين الى الوقوف دقيقة حدادا على الرئيس الحمدي .

وقف الممثلون دقيقة صمت .

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد الاداي (بنن) (الكلمة بالفرنسية) : مرة أخرى أشعر بالخوف وبالشك . ولكنني أشعر أيضا بالأمل ، وهو شعور يوجد لدى كلما أتاحت لي الفرصة كي أتحدث من فوق هذه المنصة السامية الى المندوبين المجتمعين في هذه الجمعية الموقرة . انه شعور بالخوف عندما آخذ في الاعتبار ليس عدد البنود المدرجة في جدول الأعمال فحسب ، بل أهميتها ، فهي قضايا مازالت في معظمها تهدد الأمن والسلم الدوليين . وهي تحديات موجهة لضير العالم ، ولم يتمكن المجتمع الدولي - حتى الآن - من مواجهتها ، اما عن عجز أو عن لامبالاة أو قبل كل شيء آخر عن أنانية . انني أشعر بالشك لأنه عندما تنتهي كلماتنا الرنانة نتساءل ما الذي سيحدث للقرارات الجيدة التي وضعت وأقرت من قبل جمعيتنا ومن الذي يعلم الدوافع النهائية لها ؟ لأنه في الواقع علينا أن نواجه هذا الخطر . ولكننا في الوقت نفسه ، نلاحظ أن هؤلاء الذين يستطيعون مواجهة هذه التحديات هم الذين يفرضون مواجهتها بسبب الأنانية أو عدم التبصر السياسي .

انني أشعر بالأمل أيضا لأنه بالرغم من هذه المشاعر السلبية والرغم من الخطر الكبير الذي يهددنا ، فانه يتغلب لدى في النهاية شعور عميق بالتفاؤل بمرره التاريخ . حيث لم تكن انتصارات الشعوب المغلوبة على أمرها الا نهاية معركة ضد الجهل والظلمات والأنانية ، وهي معركة أيضا من أجل الحرية والكرامة ورفاهية الشعوب .

وبسبب هذه المعركة يجتمع في هذه القاعة - من جديد - ممثلو الدول المستقلة ذات السيادة في عالمنا ، لمحاولة ايجاد حلول نابغة من رجال ذوى كرامة وحضارة للمشاكل التي لا يكون سببها للاستقلال والسيادة والكرامة والتحضر أى معنى طالما وجد من يسيطرون ويقهرون ويستغلون الآخرين . ان الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة تبدأ عملها في وقت تهدد فيه الامبريالية الدولية في كافة المجالات أمن وسلم العالم . ان سنة ١٩٧٧ ستبقى في التاريخ كسنة أعمال الاعتداءات العديدة التي قامت بها الامبريالية الدولية ضد استقلال وسيادة دولنا ؛ هي سنة محاولات سحق الأقوياء للضعفاء ، والأغنياء للفقراء .

وفيما يخص جمهورية بنن الشعبية فانها لن تنسى أبدا العدوان الفاشم والوحشي المسلح الامبريالي الذي وقع يوم الأحد ١٦ كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ ، ضد شعبها وثورتها من قبل زمرة من المرتزقة ، المدربين والمأجورين لارتكاب أبشع الجرائم الجماعية . في ذلك اليوم فان العالم أجمع قد أخذ علما ، وهو مندهش ، بأنه في القرن العشرين مازالت تتكرر عمليات كتلك التي تقوم بها العصابات ، وبالرغم من أنها ارتكبت بطرق حديثة الا انها ترجع الى عصور مضت . في ذلك اليوم لحقت ببنن أضرار ، وفقد سبعة من خيرة ابنائها بسبب هذا العدوان الفاشم .

لقد حدث هذا العدوان بعد أن تم الاعتداء على غينيا ، وأنغولا ، وكان هذا العدوان تنفيذا لمؤامرة وضعتها الدول الامبريالية الكبرى ضد حكومات لم ترتكب أى جرم سوى أنها أرادت أن تعيش مستقلة ، متحكممة في مواردها الطبيعية .

اذا كان موضوع العدوان ضد جمهورية بنن الشعبية قد لقي مناقشات طويلة وحامية في مجلس الأمن ، الا أن دراسة هذه القضية مازالت تستحق الاهتمام الآن . وبالرغم من أن هذه المناقشات قد ساهمت في اظهار الخطر الجديد الذى ينطوى عليه استخدام المرتزقة بالنسبة لاستقلال دول العالم الثالث ، الا انه لم يتم التوصية بأية اجراءات للقضاء على وجودهم . واذا كانت تقارير لجان تقصي الحقائق قد فضحت المتسببين في هذه الأعمال البربرية المنظمة على الصعيد الدولي ، الا أنها لم تؤد - وفقا لما يتطلبه تطبيق ميثاق الامم المتحدة - الى اتخاذ اجراءات حاسمة تمنع تكرار هذه الأوضاع .

ان ظاهرة استخدام المرتزقة على الصعيد الدولي يجب أن تدفع المجتمع الى أن ينظر بجدية

كبيرة في مشكلة أمن الدول الصغيرة وإلى البحث عن الوسائل الكفيلة بالقضاء على هذا النوع الجديد من الغزو الحديث ، الذي يجريه الاستعمار في صوره القديمة والجديدة .  
وكما أعلن رفيقنا في الكفاح الرئيس ماتيوكيريكو :

" ان التجربة الاخيرة التي مرت بها بلادنا جمهورية بنن في صمودها ضد العدوان المسلح الامبريالي الذي قام به المرتزقة قد سمحت لنا — على أساس ما تثبته الوثائق — بالاستفادة من درسين أساسيين . أولا : ان المرتزقة الذين هم نغاية المجتمعات الرأسمالية الآخذة في طريق التحلل يكونون في الواقع فرقا خاصة مجهولة الاسم للقوات النظامية الامبريالية لانهم يجندون ويدربون بواسطة ضباط دربوا خصيصا لهذه العملية القذرة .

"وبالتالي لا يمكن اداة ومواجهة المرتزقة دون فضح القوى التي تستخدمهم وتسليحهم ——— م وتحركهم وتحدد لهم أهدافا معينة.

"وفي المقام الثاني، فان استخدام مجموعات مسلحة من المرتزقة، هو سلاح جديد للدمار الشامل، وهذا السلاح أدخل ضمن الاستراتيجية العالمية للامبريالية الدولية، لاعادة الغزو الاستعماري لدول العالم الثالث. وبالتالي فانه يجب على كافة الدول أن تعي ذلك، وأن تنظم نفسها، بصورة رشيدة، كي تقوم بمعارك مستمرة ضد شرذمة الفزاه المتعاشيين الى الدماء. ان هذه المعركة الدائمة ضد المرتزقة قد أصبحت مهمة عاجلة بالنسبة للبشرية التقدمية".

لا أود أن أكرر هنا مشاعر الاشتمزاز التي شعر بها شعب بنين ازاء اشتراك دولة استعمارية كبرى، تدعي أنها أرض الحرية والمساواة والاخاء. ولن أكرر هنا ذلك الشعور المقيئ الذي أحس به شعب بنين بأكمله عند ما علم، ويا للعار، بأن حكومات دول شقيقة قد وضعت، بجبن وخيانة، تحت تصرف المرتزقة معسكرات التدريب لديها وكذا طائراتها وموانئها الجوية وقواتها. وهذا يعني أن العدوان المتسم بالجبن، الذي تم يوم الأحد ١٦ من كانون الثاني/يناير ضد شعب وثورة بنين، ما كان ليتم لو لم يقبل عملاء افريقيون القيام بدور الوسيط. ان مجلس الأمن، بعد أن اعترف بحدوث هذه التطورات المأسوية يوم ١٦ من كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ باعتبارها تمثل عملا من أعمال العدوان، كان من المنطقي أن يصدر القرار ٤٠٥ (١٩٧٧) الذي يحدد ويدين المسؤولين عن هذا العمل من أعمال العدوان.

وعلى كل، فان زعماء الدول الامبريالية الكبرى — شأنهم شأن الحكومات الأفريقية المنشقة والخائنة للقضية الأفريقية — سوف يغفلهم العار الى أن يأتي الوقت الذي تخضب فيه شعوبهم وتلقي بهم واحدا بعد الآخر في سلة قاذورات التاريخ. وفيما يخصنا، فان جمهورية بنين الشعبية، في عزمها الهادئ على مواصلة تقدمها، تشعر بالارتياح ان أنها بانتصارها على الامبريالية الدولية، قد شاركت في أن تبين لدول العالم الثالث المكافحة ضد الاستغلال والسيطرة الأجنبية، الطريق الذي يجب السير فيه، ولأنها أظهرت للدول الامبريالية الكبرى مصير مفاعمات الاستعمار في صورته القديمة والجديدة. ولكننا ما زلنا على يقين من أن الكفاح مستمر، لأن الامبريالية لا تقبل أبدا الهزيمة ولكن النصر — نصرنا — أمر محقق.

ان هذا اليقين بالنصر المحتوم للشعوب المغلوبة على أمرها ، رغم تزايد الخطر وجرائم الامبريالية الدولية ، هو ما يبرر تفاؤل وفد بلادنا . وبالفعل فان العاصفة الثورية التي تهب على قارتنا العظيمة والجميلة والغنية أفريقيا ، تتزايد رياحها ان أنها تدمر معاقل الاستعمار القديم والجديد وقلاع الفاشية والعنصرية والامبريالية التي هزتها من أساسها حركات تحركات الجماهير الشعبية الكبيرة ، والتي تعتبر سويتورمزا حيا لها .

وانه لمن حسن الطالع ، بعد ١٢ عاما من الصمت ، أن قررت الحكومة البريطانية أخيرا ، أن تضطلع بمسؤولياتها في زمبابوي . وحتى تخرج الدول الغربية من لا مبالاتها ، كان من الضروري أن يقوم المناضلون من أجل الحرية ، تحت رئاسة الجبهة الوطنية ، بكفاحهم وتوجيه ضربة الى النظام غير الشرعي لايان سميث . ان الانتصار الحتمي لشعب زمبابوي يشرح حرص القوى الامبريالية الكبيرة على ايجاد حلول تحمي مصالحها الأنانية . ان الخطة الأخيرة المقترحة لتسوية هذه المشكلة ، تعتبر تقدما ، اذا ما قارناها بعدم التوتر السياسي الذي ميز مواقف الدول الامبريالية الكبرى . ولكن هذه الخطة تمثل مشكلة تسوية للمشكلة الأساسية وهي حل القوات العسكرية المتمردة لايان سميث ، ولا مشكلة نقل السلطة الى الممثلين الشرعيين لشعب زمبابوي ، أي الى هؤلاء الذين يقومون بمعارضة التحرر تحت القيادة الواعية للجبهة الوطنية .

وهذا يعني أنه ، أولا وقبل كل شيء ، يجب على الجبهة الوطنية ، التي تعتبر الممثل الشرعي لشعب زمبابوي ، أن تبدي رأيها في المقترحات الأنكلو - امريكية . وما من جبهة أخرى ، مهما كانت نواياها الحسنة ومهما كانت التضحيات التي بذلتها أو قد تبذلها لمساعدة شعب زمبابوي ، يمكنها أن تتخذ القرار بدلا من الجبهة الوطنية .

ونفس الشيء ينطبق أيضا على مشكلة ناميبيا . وهنا أيضا ، فان زيادة الكفاح المسلح تحت قيادة منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا (سوابو) ، قد دفعت الدول الخمس الغربية الأعضاء في مجلس الأمن الى أن تجرى مفاوضات مع نظام فورستر العنصري من أجل ما يسمى " تسوية " سلمية " لمشكلة ناميبيا . ان هذه التسوية لن تكون سوى مجرد مناقشات تدور حول المصالح المشروعة لشعب ناميبيا ، اذا لم تأخذ في الاعتبار ، وجهة نظر منظمة (سوابو) . ان هذه الخطة يجب أن تؤدي الى تنفيذ

القرار ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) الصادر عن مجلس الأمن ، والذي يضع كشرط أساسي للانتخابات الحرة التي يجب أن تعقد تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة ، انسحاب الادارة غير الشرعية في ناميبيا - والتي تمثلها جنوب أفريقيا - وسحب قوات القهر منها واطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين النامبيين دون قيد أو شرط .

ان النصر المحقق لشعب آزانيا ، هو نصر حتمي ، لأنه يسير في نفس الاتجاه الذي يسير فيه التاريخ . ولا يمكن أن نظل غير مبالين بالخطر الذي تمثله زيادة القوى النووية والعسكرية لجنوب أفريقيا . وقد أصبح من المعلوم اليوم أن اعتبارات تجارية هي التي دفعت احدى الدول الاستعمارية الكبرى الى مساعدة جنوب أفريقيا للحصول على الوسائل التي مكنتها من انتاج ، ليس فقط الأسلحة المتطورة ، ولكن أيضا الأسلحة الذرية .

وعلى الرغم من ذلك ، فان هذا البلد الذى انتهك مختلف قرارات منظمتنا يعلم جيداً ان هذه الاسلحة سوف تستخدم سياسة بشعة قائمة على القهر والعنف . صحيح انه بالنسبة لهذه الحكومة ، مثل حكومات أخرى كثيرة ؛ لن تكون هناك جريمة أبشع من تلك التي ارتكبها النازيون أثناء الحرب العالمية الثانية . وصحيح ان جرائم النازيين قد ارتكبت ضد أوروبا البيضاء المتحضرة ولكن جرائم ايان سميث وفورستر ترتكب ضد السود الذين استبعدتهم أوروبا المتحضرة لمدة طويلة . أليس استبعاد هؤلاء هو الذى كان مصدر ثروة البيض ؟ ولكن ، الى اى قدر تختلف الجرائم التي ترتكب في سويتو عن تلك التي ارتكبت في معسكرات الاعتقال النازية ؟ وألا يعتبر قتل المواطن ستيفين بيكو عطية بشعة ، كذلك التي قام بها النازيون ضد حركات المقاومة ، في الدول التي تعرضت للغزو الالمانى ؟ الا يتطلب هذا كله من الدول الكبرى أن تقوم بعمل حاسم ؟

ان أوروبا وأمريكا كانتا قد تضامنتا ضد العنصرية النازية ، ولكن في الجنوب الافريقي اليوم ، فان حلفاء الامم قد أصبحوا المشتركين في جريمة العنصرية التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا . ومن الضروري ، ان نتذكر ان افريقيا التي ماتزال تعاني اليوم من العنصرية في جنوب افريقيا ، قد ضحت بأغلى أبناءها حتى لا تعيش أوروبا تحت قبضة النازي ، ان افريقيا قد أراقت دماءها كي لا يتعرض اليهود ، الذين ينكرون على الشعب الفلسطيني كل شيء ، لمعاناة فظائع النازية الهتلرية .

ومن المفيد ، يقينا ، أن نقول هنا ان ما سمي بالحل النهائي الذى يتمثل في الابادة الكاملة ، والذى طبق على الهنود الامريكيين ، هو نفس الحل ، الذى حاول البعض تطبيقه ضد أولئك الذين يحتلون الآن بشكل غير مشروع الاراضي العربية ، والذين يعتبرون أهم حلفاء لفورستر ولا يمكن أن تكون الابادة هي مصير شعوب افريقيا حتى لو تسلح العنصريون بأحدث الاسلحة الذرية . انها نفس السياسة العنصرية التي تؤكد عناد اسرائيل في مختلف المحاولات الرامية الى تسوية مشكلة الشرق الاوسط ، بالرغم من كثير من القرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظمتنا ، والهيئات الدولية . ونظراً لان اسرائيل تضمن التأييد غير المشروط الذى تقدمه لها الدول الامبريالية الكبرى ، فان اسرائيل ترفض جميع الحلول العادلة ، التي تؤدي الى التفاوض . ولانها لم تعاقب على جرائمها التي ارتكبتها حتى الان فانها مازالت لا تعبر التفاتا الى اقتراحات السلام المختلفة لوضع حد للمحاولات الاليمة والمؤسفة التي جلبت الاضطراب والاسى الى لبنان وعرقلة ايجاد حلول عادلة

وانسانية للمشكلة الفلسطينية ، وهي الحلول التي يطالب بها المجتمع الدولي بأسره . ولقد اعترف العالم أجمع بعدالة القضية الفلسطينية . هؤلاء الفلسطينيون الذين عاشوا على الصدقة والاحسان الدوليين ، قد أصبحوا اليوم ، بفضل كفاحهم وتضحياتهم ، معترفا بهم من العالم . كما قد تم الاعتراف كذلك بحقوقهم ، وحققهم المشروع في اقامة وطن . ويجب أن يترجم هذا الاعتراف إلى حقيقة واقعة . وهذا يعني تعديل القرار الشهير ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) ، الذي يجب ان يأخذ في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني ، في اقامة دولة حرة ومستقلة وذات سيادة : ولان اسرائيل تحصل على تأييد دول كبرى ، وتعلم ان منظمنا غير قادرة على مواجهة انتهاكها لمبادئ الميثاق بحسب فانها تقيم المستعمرات في الاراضي العربية المحتلة ، مغيرة بذلك كيائها الجغرافي ، وتركيبها السكاني ووضعها القانوني ، مما يتعارض مع اتفاقية جنيف عام ١٩٤٩ ، ومع قرارات منظمنا . وهذه الخطوة الجديدة من قبل اسرائيل ليس من شأنها فقط ان تزيد من تفاقم ازمة الشرق الاوسط ، ولكنها تعرض الامن والسلم الدوليين للخطر . يجب ان ، ألا نكتفي باتخاذ قرارات لا دالة اسرائيل ، بل يجب على منظمنا ان تتخذ تدابير حاسمة لوضع حد لهذه المواقف التي تتعارض مع مبادئ منظمنا . وهكذا ، عندما اعتمد القرار ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) فان المنظمة الدولية قد خطت خطوة حاسمة في طريق الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين . واليوم ، بتعديل هذا القرار ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) في ضوء العلاقات القائمة اليوم في العالم ، يكون المجتمع الدولي قد كرس جهوده من أجل ايجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية .

ان كفاح شعوب العالم ، ضد الامبريالية العالمية لم يصل بعد الى نهايته ، وانا بنينا نرى دولا غازية توسعية جديدة تظهر مثل المغرب ، وموريتانيا ، واندونيسيا ودول عديدة أخرى . وانا كانت الامبريالية الدولية في كوريا - عن طريق ألعينها - قد اعترضت على القرار الصادر في ١٩٧٥ ، ذلك القرار الذي طالب بانسحاب جميع القوى العسكرية الاجنبية ، للسماح لشعب كوريا بتحقيق وحدته بالطرق السلمية ، ففي تيمور الشرقية ، وفي جنوب ملقا ، وفي الصحراء الغربية نجد مصالح تقليدية تتمشي مع مصالح الفزة الجدد . وهكذا ، وعلى الرغم من الموقف الواضح الذي اتخذته منظمنا في الدورة الماضية ، فان القوات الاندونيسية تواصل احتلالها لتيمور الشرقية .

ونفس هذه السياسة التوسعية وضم الاراضي التي تمارسها اندونيسيا ، هي أساس ما يقوم به الوطنيون في ملقا ، والذين ليس في وسعهم الا ان يوقظوا ضمير منظمنا للاهتمام بحالتهم القائمة منذ ٢٧ سنة .

ونحن نعبر عن ولائنا المخلص لحق الشعوب في تقرير مصيرها ، ويحتم علينا ايماننا الماركسي اللينيني الثوري ان نشجب أية اجراءات عنف تمارس ضد شعوب بريئة ، وأية اجراءات تؤدي الى فرض السيطرة على شعوب أخرى واستغلالها .

ومن واجب منظمنا ان تدرس قضية ملقا الجنوبية ، بأسرع ما يمكن ، وان تتخذ في حالة تيمور الشرقية ، الاجراءات الضرورية العادلة .

وفي منطقة الصحراء الغربية ، هناك دولتان من أعضاء منظمنا ، تشرعان في القضاء على شعب ، تحت أنظار المجتمع الدولي . ان نظام الملك الحسن الثاني ، في تحالف غير طبيعي ، مع النظام البالي برئاسة مختار ولد دادا وقد تناسى دروس التاريخ ، والكفاح ضد الاستعمار الذي خاضه شعب موريتانيا ، وشرع في مفامرة دموية لاستعباد الشعب الصحراوي . وكما هو الحال في جنوب افريقيا ، فان القيم الاخلاقية يتم تناسيها رغبة في اكتساب المزايا ، وتحقيق السيطرة وفرضها على هذه المنطقة .

لقد كانت هناك ضرورة الى عمليات قتال عنيفة في مناطق معينة ، مثل زويرات حيث يعمل بعض الا جانب لا ثارة شعور البرجوازية ضد الرأسمالية التي نظمت عمليات الابادة الدولية ، بما يحدث في هذه المنطقة ، والتي تحركت فقط عندما اصبح الامر على هذا الحال ، بينما ظلت غير مبالية بالاعمال الوحشية التي أصبح الشعب الصحراوي ضحية لها .

وثقة بالحكمة الافريقية ، تلك الحكمة التي بنيت على اعلى القيم والمبادئ الانسانية والفلسفة التي صيغت على مدى قرون من الازلال ، فان الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة تركت لمنظمة الوحدة الافريقية ايجاد حل لمشكلة الصحراء الغربية ، وهو الحل العادل الذى يتوقعه كل من الشعب الصحراوى والمجتمع الدولى . ويجب الا ننسى ان بعض حكماة افريقيا قد باعوا ضمائرهم مقابل المال .

ان الشعب الصحراوى يعاني بسبب طمع بعض الدول الكبرى في الاستحواذ على موارده المعدنية والطبيعية . وهكذا فان مؤامرة خطيرة ينفذها المغرب وموريتانيا تجرى الآن لاستعباد الشعب الصحراوى وللإستحواذ على ثروته . وان ذلك يعتبر عدوانا ضد الشعوب الافريقية المستقلة في المنطقة .

ان هذه المؤامرة البغيضة للامبريالية الدولية قد حالت دون عقد مؤتمر قمة افريقي كان من المفروض ان يناقش هذه المشكلة في لوساكا . ولكن مما يطمئننا ان منظمنا قد رأت أن تدرج هذه القضية في جدول اعمالها ، وهي لا تزال مدرجة على جدول الأعمال . ان قضية الصحراء الغربية ليست قضية افريقية فقط ، ولكنها قضية ما تزال معروضة على هيئة الأمم المتحدة ، لأن المبادئ التي ينتهكها المغرب وموريتانيا ليست مبادئ منظمة الوحدة الافريقية وحدها ، ولكنها المبادئ المنصوص عليها في ميثاق هيئة الامم المتحدة . ولا زالت القضية مطروحة ، لأن الأوضاع خطيرة حتى انه لا تستحق اهتمام المجتمع الدولى .

وبانتهاك المبادئ الأساسية المنصوص عليها في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وهيئة الأمم المتحدة ، وهي المبادئ التي أدت الى قيام هاتين الدولتين ، فان المغرب وموريتانيا قد فقدوا الاحترام الذى استحقاه بسبب كفاحهما ضد الاستعمار الفرنسى . ولكن احد المشتركين في هذه الأعمال الخاطئة سوف يفقد ، ليس فقط الاحترام ، بل وأيضا الكرامة . ان شعب موريتانيا يتبسم اليوم ، ان المغرب بدعوى الابقاء على سلامتها ، فقد حاولت ان تضم جزءا من الأراضي الموريتانية لتحقيق حلم قديم لها .

ان موريتانيا يجب ان تتذكر على الأقل التأييد الذى قدمه لها المجتمع الدولى ، وهو تأييد حقيقي قدم لها عند ما كانت تدافع عن حقها الثابت في تقرير المصير وفي ضمان سلامة حدودها .

انه باتخاذ قرار حاسم في هذا الشأن ، فان منظمتنا ستكون بذلك قد اتخذت لصالح الشعب الصحراوي قرارا تاريخيا ، وتكون قد سمحت لشعب موريتانيا أيضا باستعادة سيادته . لذلك فانه في رأينا ، وفاء منا لهذه المبادئ السامية التي تعتبر حجر الزاوية في اعمال منظمتنا ، فان على هذه المنظمة ان تواصل جهودها لايجاد حل عادل وسريع لمشكلة الصحراء الغربية . وفي هذا الشأن ، فان وفد بلادى يود لو ان الأمانة العامة - وفقا لما كلفتها به الدورة الثلاثون - سوف تقدم تقريرا عن الأوضاع القائمة في هذا الاقليم .

ان مؤتمرات اقتصادية دولية عديدة قد توالى ، ولكنها جميعها تؤدي الى الشعور باليأس . فما من مؤتمر من هذه المؤتمرات وجد حلا عادلا للمشاكل التي يواجهها عالمنا اليوم . وله من جهد بذل على الصعيد الدولي قد أثمر لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذى من شأنه أن يضع حدا لنظام الاستغلال والضغط الاقتصادي والعلاقات غير المتكافئة التي ماتزال هي أساس المعاملات الاقتصادية الدولية .

ومنذ الدورة الحادية والثلاثين ، فان الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة من دول العالم الثالث ، تتسع . ان الأزمة الاقتصادية التي تهز العالم الرأسمالي ، مع ما لها من آثار تضخمية ، تزيد من حدة عجز موازين مدفوعات الدول الفقيرة .

اننا لن نغالي أبدا في ادانة أنانية الدولة الرأسمالية الكبرى ، التي لا تود ان تتراجع عن المزايا التي اكتسبتها ضد مصالح دول العالم الثالث . ان هذه الأنانية هي أساس تأجيل مؤتمر باريس بشأن التعاون الاقتصادي الدولي . ان هذه الأنانية هي أساس محاولات القمع الاقتصادي ، التي تمارسها بعض الدول وفقا لسياساتها . وهذه الأنانية ، هي أيضا أساس محاولات تقويض المفاوضات الدولية من جانب القوى الامبريالية ، التي تحاول تفريق دول العالم الثالث والتي تمنع قيام جبهة موحدة تعرض مصالحها للخطر .

ان هذا يعني انه رغم كافة الاعلانات التي تصدر عن حسن النية ، فيما يتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ورغم اقرار ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، فان منظمتنا لا يزال الطريق طويلا أمامها ، ويجب ان تضاعف جهودها لتحقيق مثلها العليا التي تؤدي الى السلام والعدالة الاجتماعية على الصعيد الدولي .

ولأن بلادى تؤمن بأن القضايا العادلة ، سوف تنتصر في النهاية ، فاننا نود ان نكرر نداءنا حتى تتحقق وحدة دول العالم الثالث في كفاح عادل يحمي مصالحنا الأساسية ، لأن العزم في الكفاح هو الوسيلة الوحيدة الناجعة لكفالة انتصار حقوقنا في عالم تحاول فيه الامبريالية فرض استغلال الانسان لأخيه الانسان .

ان جمهورية جيبوتي وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، من أجل هذا الكفاح ، قد انضمتا الى صفوفنا . وان وفدنا يرحب بقبول عضويتهم ، في الأمم المتحدة ، ليس فقط لتحقيق عالمية هذه المنظمة ، ولكن لأننا على يقين من ان هاتين الدولتين سوف تفيدانا في مناقشاتنا بحكمتهم وخبرتهم اللتين اكتسبتهما خلال نضالهما التحررى . ان شعب فييت نام بانتصاره التاريخي على التحالف الامبريالي ، قد أعطى للمغلوبين على أمرهم في عالمنا ، أملا كبيرا ومثلا يحتذى به .

وأود الآن ان انهي حديثي من حيث كان من المفروض ان ابدأه ، وذلك بأن أعرب لكم سيادة الرئيس عن تهانينا الحارة لانتخابكم رئيسا للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة لمنظمتنا . ان انتخابكم يعتبر تحية لشخصيتكم البارزة التي تميزكم ، وتحية لقدراتكم الدبلوماسية وصفاتكم الشخصية . ولكنها تحية ايضا لبلادكم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي لعبت وما تزال تلعب دورا سياسيا هاما في حركة عدم الانحياز . كما أود أن أعرب لكم عن عميق ارتياح وفدنا ، الذى مازال على يقين من أنه تحت ادارتكم الحكيمة ، فان أعمال الدورة الثانية والثلاثين سوف تكمل بالنجاح الأكيد .

لقد أتيتم ، سيدى الرئيس ، بعد سعادة السفير شيرلي اميراسنغ من سرى لانكا ، وهو دبلوماسي بارز ادار أعمال الدورة الحادية والثلاثين بكفاءة كبيرة تماما ، كذلك الكفاءة التي مازال يدير بها المفاوضات الصعبة للمؤتمر الثالث لقانون البحار التابع للأمم المتحدة .

ولن يفوتني انتهاز هذه الفرصة كي اعرب من فوق هذه المنصة عن تهانينا للامين العام على الجهود المستمرة التي يبذلها . ان وفد بلادي يدرك المصاعب التي يواجهها المسؤول الاول عن منظمنا في مساعيه من اجل تحقيق المثل العليا الانسانية المنصوص عليها في ميثاقنا ، واود ان اؤكد له هنا باننا نضع ثقتنا الكاملة فيه ، وان بلادي سوف تتعاون معه الى اقصى حد من اجل الحفاظ على السلم والأمن في العالم ، حتى تتمكن الشعوب من ممارسة حقها في تقرير المصير ضد الاستعمار في صورته القديمة ، والجديدة ، وضد التفرقة العنصرية ، والفصل العنصري .

شكرا لك ، سيدي الرئيس ، نحن دائم مستعدون للثورة والكفاح مستمر .

السيد موغنا ( بوروندي ) ( الكلمة بالفرنسية ) : السيد الرئيس ، ان وفد بوروندي يتقدم اليك بأحر تهانيه بمناسبة انتخابك على رأس الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان صفاتك البارزة كرجل سياسي ، ودبلوماسي بارز ، والتزامك بالدفاع عن المثل العليا ، وأهداف منظمنا هو افضل ضمان لنجاح اعمال هذه الدورة .

ان وفد بلادي يفسر هذا الاختيار الاجتماعي لشخصك كأشادة لبلدك يوغوسلافيا التي دافعت دائما في اطار حركة عدم الانحياز عن السلم والعدالة والتعاون الدولي في ظل المساواة . ان بوروندي تقيم علاقات قوية من الصداقة والتضامن مع بلدك ، وبالتالي فاننا نشعر بالفخر لاننا نعمل تحت ادارتك .

وأود ان اكرر لك ، ياسيدي الرئيس ، التزام حكومة بلادي بالتعاون الوثيق معك من اجل تحقيق النجاح الكامل للمهمة النبيلة التي أوكلت اليك من قبل هذه الجمعية .

أود ايضا ان احيي السفير هاميلتون شيرلي اميراسنغ الممثل البارز لسرى لانكا على الطريقة الفعالة المتسمة بالكرامة ، والتي ادار بها اعمال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان السفير اميراسنغ الذي استوحى مبادئ الميثاق قد ادار بكياسة وفعالية تامة المفاوضات المعقدة التي دارت في الدورة السابقة ، وهو يستحق شكرنا .

اود الآن باسم حكومة بلادي ان اعرب عن تقديرنا للسيد كورت فالدهايم الامين العام للأمم المتحدة لتفانيه في خدمة منظمنا . ولقد فرض الامين العام على نفسه منذ تقلده لمهامه القيام بتضحيات كبيرة كي تتحقق المثل العليا المنصوص عليها في الميثاق في مجال تصفية الاستعمار ،

والحفاظ على الامن الدولي والتعاون المستمر بين الدول . ان تجديد ولايته لهو افضل تكريم له من قبل المجتمع الدولي ، وحكومة جمهورية بوروندى ، التي يشرفني التحدث باسمها ، تكرره ثقته وتؤيده في جهوده الرامية الى جعل منظمتنا ملتقى للمجتمع الدولي السائر في طريق التعاون والتضامن لتحقيق خططنا الكبيرة في المستقبل .

ان انضمام جمهورية جيبوتي وجمهورية فييت نام الاشتراكية الى عضوية الامم المتحدة يعتبر انتصارا جديدا لكافة الشعوب المحبة للعدالة والحرية . ان استقلال جيبوتي يسجل في تاريخ حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار ، والسيطرة الاجنبية ، ويذكر المجتمع الدولي بان عصر الاستعمار والاستعباد قد انقضى . ان وفد بوروندى يتمنى لهذه الدولة الشقيقة النجاح في دعم استقلالها . ان قبول جمهورية فييت نام الاشتراكية في عضوية منظمتنا هو تحية لهذا الشعب البطال الذى بشجاعته ، ووحدته ، وعزمه حقق انتصارا باهرا على عدو خطير . ان انتصار شعب فييت نام لهو دليل ثابت على ان الشعب المتحد والثورى يستطيع ان يحبط جميع المؤامرات الموجهة ضد وحدته ، واستقلاله . انه مثل للتضحية يبين لنا ان مستقبل الشعوب في ايدى من يكافحون بالسلاح لانتزاع النصر ، ولكن مشاعر الاعجاب التي تثيرها انضمام هذه الدول يجب الا تنسى المجتمع الدولي التزاماته ازاء شعب فييت نام . ان شعب فييت نام كان ضحية العدوان الاستعماري الجديدا الدامي ، وشعب بوروندى الذى طالب دائما بوضع حد للعدوان الامبريالي ضد شعب فييت نام الصديق يسعده ان يقيم علاقات الصداقة والتضامن مع هذا الشعب . باسم حكومة بوروندى اعرب عن أحرر تمنياتنا بالنجاح والرفاهية لشعب فييت نام السائر في طريق اعادة البناء القومي \* .

ان الكفاح البطولي لشعب فييت نام يدخل في اطار الكفاح الثورى الدولي الذى نخوضه للتخلص من المعتقدى الاجنبي ولاقامة مجتمع جديد قائم على العدالة والمساواة ، وعلى اساس هذه النظرة فان وفد بوروندى يعتبر ان الثورة الاجتماعية قد حققت انتصارات كبيرة في العالم .

ان ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ يعتبر بداية حركة حاسمة في تاريخ شعب بوروندى عندما قررنا القضاء على آخر آثار الاستعمار ، وتناقضات العهد البائد . ان شعب بوروندى قرر ان يدخل

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد اولرتشسسن (الدانمرك) .

تغييرات جذرية لن تؤدي الى اراقة الدماء اطلاقا ، ان تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد خلق جوا يتطلب ايجاد هياكل جديدة تتماشى مع تطلعات شعب بوروندي الحريص على ضم صفوفه ، والحفاظ على شخصيته وحضارته ، وانفتاحه على العالم .

ان الفلاحين والعمال والمثقفين تحت ادارة رئيس الجمهورية الثانية سعادة الكولونييل جين بابتيست باغازا قد اضطلعوا بعملية التحرر الاقتصادي والثقافي والسياسي .

ان احد الاجراءات التي خلفها لنا الاستعمار هو فرض حد ادنى من الضريبة الشخصية ، وكانت هذه الضريبة غير عادلة لانها كانت غير موزعة توزيعا عادلا ، وقد تسببت في آلام كثيرة وفرضت على ارباب الاسر ان يعيشوا في حالة من الاستعباد ، وعدم الاستقرار . وقد امكنا القضاء على ذلك عن طريق اقرار العدالة الاجتماعية ، ويشارك الشعب الآن في الانتاج الزراعي والصناعي بحرية مطلقة .

وشعورا بضرورة مكافحة اوجه النقص في الاغذية فان حكومة بلادي تحاول ان تستخدم الى اقصى حد جميع الامكانيات الوطنية . وقد اتخذت عدة تدابير فيما يتعلق بالاراضي ، ويجري الآن تنفيذ اصلاح الزراعي .

وهذا القرار الهام يسمح بالاستغلال الرشيد للأراضي لتحقيق مشروعات زراعية ، واستفادة الفلاحين من عدالة التوزيع . ان هذه السياسة قد احبطت خطط أولئك الذين يريدون ان ينهبوا الأرض الخصبة من الفلاحين وان يوزعوها على طبقة البرجوازية الوطنية الحديثة . لقد استطعنا استعادة الأراضي لصالح الجماعة ، وقضينا على النظام القديم . وقد رحب شعب بوروندى بكل هذه الاجراءات من اجل ان نستغل الى اقصى حد الأراضي المتاحة . ونظرا لكثافة السكان في بوروندى ، والتي تعتبر أعلى كثافة في افريقيا فقد شرعت الحكومة في تجميع المجموعات السكانية ، وتحاول تنفيذ سياستها في مجال الاسكان ، وتوفير المياه العذبة لاهل الريف . وفي هذا الاطار ، فان توصيات مؤتمر فانكوفر للاسكان ومؤتمر مار دل بلاتا بشأن المياه ، سوف تنفذ بشرط ان يكون هناك تعاون دولي او ثنائي معنا . ونحن نحاول توفير الخدمات الصحية والتعليمية للشعب ، وهذه العطية لا يمكن ان تنجح الا بالمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات . ولذلك ، فان نظام الحكم الجديد قد خلق الظروف المواتية لمثل هذه السياسة عن طريق حزب الوحدة من اجل التقدم الوطني . واليوم فان هذا الحزب الذي استعاد الاستقلال والكرامة لشعب بوروندى قد عمل على ان يساهم كل مواطن بوروندى في الحياة العامة ، وان يبدى رأيه بحرية . ومنذ بضع اشهر نظمت ندوات في مختلف مناطق البلاد لمناقشة المشاكل الكبيرة التي نواجهها . وكان الجميع يدعون الى الاشتراك في هذه الندوات . وفي ضوء ما تسفر عنه هذه الندوات سوف تستطيع الحكومة ان تضع خططها لتحقيق التنمية في البلاد . ان التحرر الاقتصادي الذي سرنا فيه ، قائم على اقتناعنا بضرورة الاعتماد على مواردنا الخاصة ، وعلى ضرورة ممارسة سيادتنا على مواردنا الوطنية ، مما يعود بالفائدة على الشعب في المقام الاول ، وعلى هذا الاساس ، فاننا سوف نجرى مفاوضاتنا لاستغلال مواردنا المعدنية . وان سياسة التصنيع في بلادنا تسير حثا الى جنب مع محاولات تنويع وتكثيف الزراعة ، وهي من الاولويات في دولة يعتبر ٩٠ في المائة من سكانها من اهل الريف . ان الهدف الاساسي لنظام الحكم الجديد ، هو ان يفي في اقرب فرصة ويقدر ما يستطيع بالاحتياجات الاساسية لكل مواطن في مجالات الغذاء والصحة والتعليم والاسكان ، في ظل مجتمع قائم على الانصاف والعدالة والحرية . ان المجتمع البوروندى الجديد النابع من حركة اول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، سوف يتيح لكل مواطن — دون اية تفرقة قائمة على اختلاف الجنس او المرق او العقيدة السياسية او الفلسفية — ممارسة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية

والثقافية . وهكذا ، فان حرية التعبير عن الرأى مضمونة ، والتعليم مجاني ، وحقوق الملكية والاستفادة من الاراضي معترف بهما تماما ، كما ان الحق في السكن والحصول على الخدمات الصحية تكفلهما الحكومة ايضا ، وان كان ما يزال امامها الكثير الذى عليها ان تعمله في هذين المجالين . واخيرا ، فاننا نلاحظ انه لا يوجد اى معتقل سياسي منذ قيام الثورة السلمية في اول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ .

ان بوروندى الجديدة ، قد اصبحت افضل مكان للممارسة الحقيقية للحقوق الاساسية للانسان وانا اشعر بالفخر لكوني ممثلا لنظام يحترم مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، ويطبق على الاجانب والمواطنين احكام الاعلان الدولي لحقوق الانسان . لقد تخلص شعب بوروندى نهائيا من آثار الاستعمار ومن التناقضات الداخلية . ونحن نود ان نساهم في تحرير الشعوب الاخرى التي ما تزال خاضعة للامبريالية والعنصرية والاستعمار .

ان حكومة بوروندى تشعر بالقلق البالغ لانتهاك الحقوق الاساسية للانسان في مختلف مناطق العالم . ففي عدة بلاد يمارس التعذيب ، وتنتهك الحريات الاساسية . وقد يقال ان تاريخ البشرية قائم على هذه الممارسات اللاانسانية . ان الدفاع عن حقوق الانسان ، امر يرحب به وفد بلادى ، ولكن هذا الشعور بالارتياح يمتزج بالشعور بخيبة الامل . ان بعض الدول تريد ان تستخدم الاعلان الدولي لحقوق الانسان كسلاح سياسي جديد ، ضد بعض الدول التي تمثل نظمها الاجتماعية والسياسية تحديا بالنسبة لنظم تلك الدول . ان مكانة الفرد قليلة في نظرهم ، بل ان هذه الدول تتدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة حتى تقضي عليها سياسيا واقتصاديا ، بل وعسكريا ايضا . ان وفد بلادى يرى ان اية دولة عضو تقيم علاقات التعاون مع حكومة اداها المجتمع الدولي لارتكابها جرائم ضد الانسانية ولا انتهاكها للحقوق والحريات الاساسية للانسان ، لا يمكن ان يوثق بها عندما تزعم انها تدافع عن حقوق الانسان . وهكذا ، فان كافة الدول والمنظمات الحكومية التي تقيم علاقات التعاون مع فورستر لا يمكن ان تدعي انها تدافع عن الاعلان الدولي لحقوق الانسان لانها تدعم نظام الفصل العنصرى الذى يعتبر تماما - كالنازية والفاشية - جريمة ضد الانسانية ، وخطرا يهدد السلم والامن الدوليين .

وانه على الاقل ، مرة في العام ، فان اغلبية الدول الاعضاء في هذه المنظمة ومنظمات حكومية عديدة تدين نظام الفصل العنصرى والمسؤولين عن هذا النظام . ان الرأى العام العالمي يستنكر

الاضاع اللاانسانية القائمة في جنوب افريقيا . وفي المقام الاول ، فان المجتمع الدولي على يقين من ان سياسة الفصل العنصرى يجب ان تنتهي لانها تعتبر جريمة ضد الانسانية . وفي المقام الثاني ، لان الفصل العنصرى اهانة لكرامة الانسان ، وخطرا يهدد السلم والامن الدوليين . وثالثا ، يجب ان يختفي الفصل العنصرى حتى تستعيد القارة الافريقية كرامتها ، وحتى تتمكن في النهاية من ان تلعب الدور اللائق بها في الشؤون الدولية . واخيرا ، فان هذا السرطان الموجود في الجنوب الافريقي يجب ان يختفي ، حتى تقام القواعد السليمة للتعاون الدولي . انه رغم هذه الادانة شبه العالمية من قبل المجتمع الدولي ، فان السود الذين يشكلون الاغلبية الساحقة من السكان في الجنوب الافريقي ، محرومون من حقوقهم الاساسية . ان حكومة فورستر تلقي القبض التعسفي على المواطنين وتقتل الابرياء ، وتلجأ الى التعذيب ، والى اغتيال المعتقلين السياسيين . والدليل على ذلك ما شاهده المجتمع الدولي في حالة ستيفن بيكو ، الذى تمت الاشارة به هنا . انه بسبب قوانين هذا النظام القائم على التفرقة العنصرية ، فان ملايين من افراد الشعب يلقي بهم في المعتقلات والمعسكرات ، كما ينفي الآلاف من المواطنين ويعذبون .

ان صلف حكومة جنوب افريقيا قد دفعها ، ليس فقط الى عدم احترام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، بل دفعها ايضا على العدوان المسلح على انغولا وناميبيا ، مما يؤكد النوايا العدوانية لنظام بريتوريا . وقد اصدرت حكومة جنوب افريقيا اخيرا ما يسمى بقانون تعديل قانون الامن الداخلي ، الذى يمكن حكومة فورستر من مد سلطتها حتى جنوب الصحراء ، تاركا شطال الصحراء لعدوان اسرائيل .

ويجب ان نلاحظ ان هذا التحالف في العدوان بين بريتوريا وتل ابيب قد ادى بهما الى التعاون العسكرى والنووى فيما بينهما . وهذا امر يجب ان نستنكره وان ندينه ، لانه ينطوى على تحد للمجتمع الدولي من قبل جنوب افريقيا .

ان شعب جنوب افريقيا يحاول استعادة حقوقه باللجوء الى الوسائل السلمية ، ولكن لان ذلك قد يكلفه ثمنا غاليا ، فقد اضطر ، بسبب اعمال القهر والتعذيب التي ترتكبها الحكومة المحرمة ، الى اختيار الكفاح المسلح كوسيلة لاستعادة تلك الحقوق .

ان حكومة جمهورية بوروندي ، تعرب بغير تحفظ عن تأييدها للكفاح الذي يضطلع به شعب جنوب افريقيا . واني ادعو كافة الدول الى ان تؤيد - سياسيا وماديا - الكفاح المشروع للشعب تحت لواء حركة التحرر الوطني ، للقضاء على تلك الآفة من كوكبنا .

وفي رأى وفد بلادي ، ان الوقت قد حان لكي تقوم كافة الدول الاعضاء في هذه المنظمة ، وخاصة الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، بفرض احكام الباب السابع من ميثاق الامم المتحدة ضد جنوب افريقيا ، وذلك لان النظام القائم على الفصل العنصري هناك ، لا يشكل جريمة ضد الانسانية فحسب ، بل انه يهدد الامن والسلم الدوليين تهديدا خطيرا .

وبالإضافة الى ذلك ، فان جنوب افريقيا قد ادينت لعدوانها ضد دولة مستقلة هي أنغولا ، وهي تنتهك القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ، خاصة تلك التي فرضت العقوبات الاجبارية ضد جنوب روديسيا ، والتي تطالب جنوب افريقيا بالانسحاب من ناميبيا عن طريق سحب ادارتها وقواتها العسكرية . وفي هذا الاطار ، فان عزل حكومة بريتوريا امر ضرورى . ونحن نوجه النداء الى كافة الدول ، حتى تقطع علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية وغيرها مع جنوب افريقيا .

وازاء أعمال العدوان التي ترتكبها حكومة جنوب افريقيا ضد بعض دول المواجهة ، واقتناعا منا بأن حكومة فورستر حكومة لا أخلاقية ، فان وفد بوروندى يعتبر انه من الضرورى فرض الحظر الشامل على توفير السلاح لجنوب افريقيا والغاء الامتيازات والاتفاقات العسكرية المعقودة مع حكومتها . انه عند هذه المرحلة الهامة من نضال شعب جنوب افريقيا ، يكون من السخرية ان تعرض على البعض أسلحة للدمار الشامل ، وان يعرض على البعض الآخر ان يحنوا رؤوسهم للقهر الذى يمارسه فورستر . لقد أزيل نظاما النازى والفاشيست بسبب المقاومة المسلحة فقط . ويجب علينا ان نفعل بالمثل اذا كنا نريد ان نضمن مستقبلنا . وان شعب جنوب افريقيا ، سوف ينتصر في النهاية ، مهما كانت التضحيات المطلوبة .

وفيما يتعلق بناميبيا ، فان وفد بوروندى ، يكرر تأييده التام للكفاح الذى يخوضه شعبها تحت ادارة حركة التحرر الحقيقية الوحيدة ، وهي منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) ، من أجل ممارسة حق تقرير المصير ، وتحقيق الحرية والاستقلال الوطنى في ناميبيا المتحدة . ان الاحتلال غير الشرعى والاستعمار لناميبيا ، من قبل حكومة جنوب افريقيا ، يعتبر عملا عدائيا ضد شعب ناميبيا ، وتحديا لهيئة الأمم المتحدة .

ان حكومة جنوب افريقيا تتناسى التزاماتها المنصوص عليها في الميثاق وفي الاعلان الدولى لحقوق الانسان ، وترفض منح الاستقلال لناميبيا . اننا ندين أعمال العدوان ضد شعب ناميبيا ، وتحدى الأمم المتحدة ، ونؤكد ان السلطة الشرعية الوحيدة التي يمكن ان تدير اقليم ناميبيا ، هو مجلس ناميبيا الذى أنشأته هيئة الامم المتحدة .

اننا نعلم ان الدول الخمس الخيرية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، حريصة على ايجاد تسوية سلمية لمشكلة ناميبيا . وان حكومتى تؤيد برنامج العمل الصادر عن اللجنة المركزية لمنظمة

(سوابو) الذى اعتمد خلال الاجتماع الذى عقد من ٢٨ تموز/يوليه الى أول آب/أغسطس ١٩٧٦ في لوساكا . اننا نؤيد كفاح شعب ناميبيا حتى النهاية ، لتحقيق استقلال اقليمه . ان حكومة جنوب افريقيا يجب ان تعدل عن سياسة اقامة البانتوستانات ، وان تعترف بحق شعب ناميبيا في الاستقلال والسيادة الوطنية ، وان تعترف ايضا بسلامة ووحدة أراضي ناميبيا وانها غير قابلة للتفاوض .

ان تجزئة ناميبيا بضم خليج والفس ، يجب ان يرفضها المجتمع الدولي دون أى تحفظ ، كما ينبغي على هيئة الامم المتحدة ان تمارس الضغط ضد جنوب افريقيا ، حتى تحرر جميع المعتقلين السياسيين دون اى استثناء . ان جنوب افريقيا ينبغي عليها ان تسمح لكافة الوطنيين المنفيين بالعودة الى بلادهم دون أى تهديد . وان على حكومة فورستر ان تسحب جيوشها وقوات الأمن التابعة لها من ناميبيا . كما يجب ألا تصبح ناميبيا قاعدة عدوان ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة . وأخيرا فان المباحثات الدستورية الخاصة بناميبيا ، يجب ان تدور تحت اشراف هيئة الامم المتحدة ، من اجل تنظيم انتخابات حرة في ناميبيا تحت اشراف هيئة الامم المتحدة . ان تعيين مسؤول عن الادارة في ناميبيا من قبل جنوب افريقيا في مرحلة الانتقال ، يعتبر عملا غير مشروع ، لأن نظام فورستر يحتل ناميبيا احتلالا غير مشروع .

ان وفد بلادى يطالب كافة الدول بالامتناع عن اتخاذ أية اجراءات قد تعطل قيام مجلس هيئة الأمم المتحدة بمهمته في ناميبيا . ويجب علينا ان نحول دون سلب ثروات شعب ناميبيا . اننا لسنا في حاجة الى ان نؤكد على ان التأييد الاقتصادى والعسكرى ، الذى تقدمه بعض الدول الغربية لجنوب افريقيا ، يعتبر عقبة تحول دون تنفيذ القرار ٣٢٩٥ (د - ٢٩) الصادر عن الجمعية العامة . ان تأييد جنوب افريقيا يعرض للخطر الأمن والسلم الدوليين في هذه المنطقة .

لذلك فان وفد بلادى يوجه نداء ملحا الى كافة الدول ، حتى تطبق ضد جنوب افريقيا ، الحظر الالزامي على الأسلحة وقطع الفيار ، وفقا لقرارات وتوصيات المؤتمر الدولى لتأييد شعبي زيمبابوى وناميبيا . ان المجتمع الدولي ، خلال مؤتمر مابوتو ، وضع برنامج عمل لتحرير ناميبيا وزيمبابوى . ومنذ ذلك الوقت لم يتحقق تقدم كبير على طريق استقلال ناميبيا .

وبالنسبة لزيمبابوى ، فانه يبدو من تطور الأحداث فيها ، انها تسير في طريق تصفية الاستعمار . ويفضل ضراوة الكفاح المسلح الذى يخوضه شعب زيمبابوى البطل ، تحت ادارة الجبهة الوطنية ، فان

ظروف التفاوت لايجاد تسوية لمشكلة ناميبيا اصبحت قائمة . ان رؤساء دول المواجهة ، الذين تشيد بهم حكومتى ، قد لعبوا دورا كبيرا . ان مشاورة هيئة الامم المتحدة ، قد دفعت الحكومة البريطانية الى قبول تحمل مسؤولياتها الادارية ، الأمر الذى قد يقود هذه المستعمرة الى الاستقلال والحكم الذاتى .

ان وفد بلادى يرحب بتعيين ممثل خاص للأمين العام ، لادارة المباحثات التى سوف تجرى فى هذا الشأن ، حتى تتقلد الاغلبية السلطة فى جنوب روديسيا . ولكن فرصة الحل فى زمبابوى يجب ألا تنسينا الجرائم التى يرتكبها نظام الحكم غير الشرعى لايان سميث . ان الحكومة غير الشرعية للأقلية البيضاء ، تتخذ ضد شعب زمبابوى اجراءات قمع عنيفة تذهب حد الابادة ، حيث يتم قتل الأبرياء وتعذيبهم . ان الحكومة غير الشرعية تلجأ الى المرتزقة ، وترتكب اعمالا عدوانية ضد بوتسوانا وموزامبيق وزامبيا . وفى المجال الاقتصادى ، فان حكومة الأقلية غير الشرعية تعمل على سلب الموارد الطبيعية لشعب زمبابوى .

ان الدول الأعضاء لا يسمحوا الا ان تؤيد الكفاح المسلح لشعب زمبابوى للتخلص من النظام المتمرد لايان سميث . وفى هذا الاطار ، فان بريطانيا يجب ان تعمل على حل القوات العسكرية لهذا المتمرد ، والتى تسببت فى موت الكثيرين ، وفى الحاق الدمار ، ليس فحسب بزمبابوى ، ولكن أيضا بالدول المستقلة المجاورة . ان ممثل الأمين العام يجب ان يعمل على تحقيق هذا الهدف . ومن المسلم به ان قوات ايان سميث التى يجب ان تلقى السلاح ، وليست قوات التحرر ، التى تمثل القوات النظامية لشعب زمبابوى المستقل .

ان الخطة الانجلو - امريكية تعتبر اساسا كافيا للمفاوضات ، ولكنها لا يمكن ان تنجح الا اذا اخذت فى الاعتبار وجهة نظر الجبهة الوطنية . انه يجب استبعاد ايان سميث ويطانته ، كما يجب ان تتوافر الضمانات الخاصة بنقل السلطة الى الأغلبية فى اقرب فرصة ، اى خلال ١٩٧٨ . وفى الحقيقة ، فان شعب زمبابوى ، والشعوب الافريقية ، وشعوب العالم المحبة للعدالة والحرية لا تستطيع ان تقبل استخدام المبادرات الحالية ، لتعطيل انتصار شعوب الجنوب الافريقي ، ولوضع عقبات جديدة على طريق التحرر .

وطالما انه لم يتم القضاء على نظام ايان سميث ، فانه يجب على المجتمع الدولي ان يساعد الجبهة الوطنية في زبابوى حتى يتم انتزاع الاستقلال . ان المجتمع الدولي ينبغي ان يدعم فرض العقوبات الاقتصادية ضد نظام سالزورى ، وذلك بتطبيق المادة ( ١ ) من ميثاق الأمم المتحدة ، ووفقا لاعلان مابوتو لتأييد شعبي زبابوى وناميبيا .

ان شعب بوروندى يتضامن مع شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوى ، ومع شعب الصحراء الذى يكافح ببطولة منذ عدة سنوات ضد الاستعمار لممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية ووفد بلادى يعتبر أن قرار الجمعية العامة ١٥١٤ ( د - ١٥ ) يجب أن يطبق على الصحراء الغربية أيضا . ان هذا هو الطريق الوحيد المقبول لشعب الصحراء الذى بذل تضحيات كبيرة ، ولا زال يكافح لاستعادة كرامته وحرية تحت قيادة حركة البوليزاريو اننا نطالب كافة دول المنطقة بالعمل على تحقيق ذلك وبإيجاد شروط التعاون والسلام في المنطقة على هذه الاسس .

وفيما يتعلق بجزيرة مايوت التابعة لجزر القمر فان وفد بلادى يعتبر أن الوضع الحالي لجزيرة مايوت يتعارض مع وحدة أراضي الأرخبيل القمري . انه وضع استعماري يجب أن نضع له حدا . ان هذه المشكلة التي لم تكن قائمة أثناء الاستعمار الفرنسي ، قد ظهرت بمجرد أن قبلت فرنسا مبدأ الانتخابات التي أدت نتائجها الى فصل جزيرة مايوت عن بقية الجزر . ان ترتيب الانتخابات على مثل هذه الاسس تبدو لوفد بلادى تحديا لمبادئ عدم تجزئة ، وتوحيد دولة القمر .

ان وفد بلادى يحدوه خالص الأمل في أن فرنسا التي خرجت بكرامة من الأوضاع المعقدة في الماضي سوف تكون قادرة على الافادة من نداء المجتمع الدولي ، حتى تعود جزيرة مايوت الى دولة جزر القمر ، وهكذا ترسي قواعد التعاون بين جزر القمر وفرنسا ويستتب السلم والأمن الدوليين في تلك المنطقة .

ان مظاهر الاستعمار لا تظهر فقط في افريقيا ، فهناك أوضاع استعمارية قائمة في آسيا وأمريكا اللاتينية . وبوروندى تعتبر أن الحرية لا حدود لها ، لذلك فاننا نتضامن مع الشعوب الأخرى التي تكافح من أجل استقلالها وكرامتها ومنها شعوب تيمور الشرقية ، وبيليز . ان عقد اتفاق بشأن قناة بنما يعتبر خطوة هامة في طريق تصفية الاستعمار وممارسة السيادة . لذلك فان وفد بلادى يهنيء شعب بنما وقادته لهذا الانتصار الكبير .

ونود أن ننتهز هذه الفرصة أيضا لكي نحث الشعب الأمريكي وحكومته الجديدة على المضي قدما في احترام الالتزامات المترتبة عليها . ان ذلك يعتبر خطوة هامة في حل المشاكل الاستعمارية القائمة في العالم حاليا .

ان الوضع في الشرق الأوسط لا زال يتدهور بسبب الاحتلال الاسرائيلي غير المشروع . للأراضي الفلسطينية والعربية . ان اقامة مستعمرات جديدة في الاراضي المحتلة يعتبر عقبة جديدة تعطل الجهود التي تبذل لاقرار السلم والعدالة في هذه المنطقة . وبالرغم مما تم انجازه فيما يتعلق بعدم المساس بالحقوق الاساسية للانسان فان وفد بوروندى يعتبر أن قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط . ان شعب فلسطين له الحق في ابداء رأيه في تسوية مشكلة الشرق الأوسط ويؤيد وفد بوروندى الاجراءات التي تم اتخاذها في الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية دول عدم الانحياز في ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ لتأمين تسوية لمشكلة الشرق الأوسط ، وحكومة جمهورية بوروندى على يقين من أن السلم العادل والدائم لن يتحقق في هذه المنطقة الا بتطبيق المبادئ التالية : جلاء اسرائيل التام من كل أراضي الدول العربية التي احتلت بالقوة منذ ٥ حزيران / يونيه سنة ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس ، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير ، وانشاء دولة مستقلة في فلسطين ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف ، حيث انها هي الممثلة الوحيدة لشعب فلسطين المعني ، في المقام الاول ، بمشكلة الشرق الأوسط .

ان وفد بوروندى يحث الجمعية العامة ومجلس الأمن بمطالبة اسرائيل بالعدول عن سياسة اقامة المستعمرات الجديدة واحترام احكام اتفاقية جنيف بتاريخ ١٢ آب / أغسطس سنة ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين في حالة الحرب .

ان الوضع في قبرص يستحق اهتماما خاصا من قبل المجتمع الدولي ، وشعب بوروندى يتمنى أن يعيش الطائفتين اليونانية والتركية في وئام وأن تحترم سياسة عدم الانحياز لقبرص . ان احترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي قبرص يجب أن تلتزم بها الأطراف المعنية . وان وفد بوروندى يؤيد الأمين العام ويشجعه على المضي في جهوده لايجاد تسوية مقبولة من الطائفتين في الجزيرة . ان الامة الكورية تتطلع منذ أمد بعيد الى التوحيد السلمي للبلاد ولكن وجود قوات اجنبية في كوريا الجنوبية يعتبر عقبة تعطل الوفاء بالتطلعات المشروعة لشعب كوريا ، لذلك فان وفد بوروندى ينادى بانسحاب القوات الاجنبية من كوريا .

ان الأمم المتحدة يجب أن تسير بحسب في طريق خلق الظروف المواتية لتوحيد كوريا ، وهو ما يصبو اليه شعب كوريا على أساس مبادئ احترام سلامة ووحدة أراضي الشعوب وعدم التدخل في شؤونها الداخلية . ان حكومة جمهورية بوروندى تؤيد المطالب العادلة لشعب الصين في استعادة تايوان كجزء لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية .

ان موضوع نزع السلاح ذو أهمية حيوية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ودعمهما ، وحل هذه المشكلة سوف يسمح لشعوب كوكينا بتكريس جهودهم لمتطلبات التنمية والتقدم . وفي المرحلة الحالية للمفاوضات ، فان وفد بلادي يلاحظ بأسف أنه لم يتم احراز تقدم كبير ، بل على عكس ذلك ، فان أنواعا جديدة من أسلحة الدمار الشامل لا زالت تظهر كما أن قائمة الدول التي تستطيع انتاج الأسلحة النووية مازالت آخذة في الزيادة ، ولا زالت الميزانيات العسكرية في ارتفاع بمسبة مقلقة للغاية عاما بعد عام ؛ ففي كل عام ينفق ٣٠٠ بليون دولار على التسليح . وهناك مظاهر عديدة ، لا نستطيع شرحها ، منها الجفاف والفيضانات والهزات الأرضية ، تتسبب في ويلات كبيرة للانسانية ، وازاء زيادة سباق التسليح فان وفد بوروندى يعتبر أن الوقت قد حان لوضع برنامج عمل للقضاء على شبخ اندلاع حرب عالمية جديدة تؤدي الى الدمار الشامل .

وتعتبر حكومة بلادي أن منظمة الأمم المتحدة هي الاطار المناسب لاجراء المفاوضات في هذا الصدد ، ومن حيث المبدأ فان وفد بلادي يعتبر أن مشكلة نزع السلاح يجب أن تدرس في أبعادها المختلفة وعلى هذا فيجب أن يكون نزع السلاح عاما وشاملا تحت اشراف دولي سليم . ان ابرام معاهدة من هذا القبيل يجب أن يتم التفاوض بشأنه في اطار مؤتمر لجنة نزع السلاح ، والتي يمكن أن تحدد تفويضها الجمعية العامة .

ان هيئة الأمم المتحدة يجب أن تشجع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على اجراء مفاوضات تتعلق بالأسلحة الاستراتيجية وفي انتظار ابرام معاهدة لنزع السلاح العام والشامل فان وفد بلادي يعتبر أنه من الضروري اتخاذ الاجراءات التالية من قبل كافة الدول : أولا ، الالتزام بعدم استخدام الأسلحة النووية ، ثانيا ، حظر انتاج اسلحة نووية جديدة وتكديسها في أراضي الدول الاخرى ، ثالثا ، سحب الأسلحة النووية من أراضي الدول الاخرى ، رابعا ، اقامة مناطق سلم وتعاون خالية من الأسلحة النووية في مختلف بقاع العالم . وخامسا ، تصفية القواعد العسكرية

الموجودة في أراضي الدول الأخرى ، ان هذه الاجراءات الواضحة ، لا بد من دراستها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للمخصصة لنزع السلاح . ان وفد بلادي يحيي مبادرة الاتحاد السوفياتي لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٧٨ ، ويجب أن تعلم البشرية اليوم أكثر من أى وقت مضى أن السلم وسعادة الانسان لن يتم ضمانها عن طريق تكديس أسلحة الدمار الشامل ، بل عن طريق احترام حقوق الانسان ، وحقوق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ، وتحقيق التنمية الاقتصادية. ان الأهداف النبيلة التي أخذتها منظماتنا على عاتقها ، وأخص منها الأمن والسلم الدوليين لا يمكن أن يتحققا اذا ما بقيت أغلبية البشرية في حالة من الفقر والعوز والجوع والجهل والأمية والحرمان . وبما أن كل انسان له الحق في السعادة والأمن والاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. فاننا نعتقد أنه يجب أن تتاح له الفرصة لممارسة هذه الحقوق الاساسية .

وهكذا شعر شعب بوروندى بارتياح وهو يقرأ قرارات الجمعية العامة وتوصياتها أثناء الدورتين السادسة والسابعة الاستثنائيتين. ونرحب ببرنامج العمل من أجل إقامة نظام اقتصادى دولي جديد، وميثاق الحقوق الاقتصادية للدول وواجباتها.

في الآونة الأخيرة فإن الإزمة الاقتصادية والنقدية قد تزايدت آثارها على اقتصادات البلدان النامية وخاصة البلدان الأقل تقدماً والبلدان غير الساحلية. ولم يتم إيجاد حل لمشاكل السلع الأساسية، والديون، وميزان المدفوعات، وحماية القوة الشرائية للبلدان النامية، ومشاكل التجارة، ونقل التكنولوجيا، والزيادة المستمرة في الموارد الملموسة وحرية الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال. إن وفد بلادى يعتقد أن مؤتمر باريس سوف يساعد على تحقيق الأهداف التي ترمي إليها من المفاوضات المقبلة أننا نشكر فرنسا لاستضافة مؤتمر، باريس وأنا نشارك إيمان دول عدم الانحياز من أن السبب الأساسي لتدهور العلاقات الاقتصادية الدولية هو عدم وجود الرغبة السياسية لدى بعض الدول الكبرى التي تحاول فرض إجراءات الحماية. وبوروندى تشعر بالسعادة أن تتمتع بالتعاون والتضامن مع مجموعة الـ ٧٧ وهو مأساد أثناء المفاوضات التي دارت في المؤتمر بين دول الشمال وبين دول الجنوب والدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة.

وفد بوروندى يؤيد الإعلان الصادر عن وزراء خارجية الدول الأعضاء لمجموعة الـ ٧٧ التي التقت في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧. بمقر الأمم المتحدة بنيويورك، وأنا نعتقد أن إقامة نظام اقتصادى دولي جديد هو في صالح المجتمع الدولي، وعليه فإن بوروندى تشعر أنه من الملح بمكان استئناف المفاوضات في إطار أسرة الأمم المتحدة التي تمثل كافة دول العالم. وفد بلادى يود أن يسترعي انتباه الدول متقدمة النمو إلى ضرورة توفير الاحتياجات الخاصة الملحة للبلدان غير الساحلية وكثير البلدان تأثراً بالإزمة الاقتصادية الحالية. من الضروري أن نتوصل بسرعة إلى نتائج ملموسة من شأنها إقامة العدالة والانصاف في العلاقات الدولية.

وفي هذا المجال، فإن بوروندى تؤيد عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٠ لتقييم النجاح الذى أحرز حتى الآن فيما يتعلق بإقامة نظام اقتصادى دولي جديد. ونأمل أن نمر بمراحل جديدة في مجال التعاون والتشاور.

ان وفد بلادى يعلق اهمية كبيرة على التعاون بين الدول الاعضاء . ان التضامن ضرورى لتطوير العلاقات السليمة بين الدول . ونظام الحكم الجديد في بوروندى وضع الاسس السليمة في هذا المجال وقد اقمنا اتصالات مثمرة مع الدول المجاورة ، اى مع رواندا وتنزانيا وزائير لاقامة تجمعات اقليمية للتعاون ، ونرحب بقرار رؤساء دول المنطقة الذى تمشى مع تطلعات شعبنا .

ويسعدنا ان نشير الى ان هذه الجهود تلقى تأييد منظومة الامم المتحدة والمجتمع الاقتصادى الاوروبى . ووفد بوروندى يشجع البلدان النامية على مواصلة مثل هذه المبادرات . ان برنامج العمل الصادر عن الاجتماع الوزارى الثالث لمجموعة ال ٧٧ ، وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادى الصادر عن المؤتمر الخامس لرؤساء دول او حكومات البلدان غير المنحازة ، وتقرير المؤتمر الخاص بالتعاون الاقتصادى بين البلدان النامية ، وقرارات مجلس التجارة والتنمية سوف نسترشد بها في مناقشاتنا في المستقبل . وفي مجال قانون البحار فان بوروندى تتابع باهتمام المفاوضات التي جرت للتوصل الى اتفاقية دولية . ووفد بلادى يعتبر انه من المؤسف تعطيل ابرام مثل هذه الاتفاقية ونرى سرعة ابرامها حتى لا تفقد الامم المتحدة هيبتها . وفي هذه المفاوضات فاننا نرى ان نولي اهمية خاصة للبلدان غير الساحلية ، التي تهتم ايضا باستغلال موارد اعالي البحار والتراث المشترك للانسانية .

هكذا فان المحيطات والبحار لم تصبح مجالا للمواجهة المسلحة ، ولكن مجالا للتعاون لقرار السلم . اننا نؤيد مطالب البلدان الساحلية الواقعة على المحيط الهندى وننادى بجعل هذه المنطقة منطقة سلم وتعاون في كافة ارجاء العالم .

خلال حديث حاولت ان ابرز الدور الرائد الذى تقوم به الامم المتحدة في مجال العلاقات الدولية ، ويرجع ذلك الى ايمان شعب بوروندى بهذا المحفل الدولى . وترجع هذه الثقة الى اتساع المشاكل التي يجب ان نحلها بالوسائل السلمية . ان ما لاشك فيه ان الامم المتحدة تعتبر هي انسب محفل لتسوية تلك المسائل التي تمس مستقبل شعوب العالم . ان الشعوب المكافحة من اجل استقلالها وكرامتها تتوجه بانظارها الى منظمتهما ، وشعب فلسطين يسأل هذه المنظمة ماذا سيكون مصيره في المستقبل . ان السعي وراء عالم تسوده العدالة والانصاف يقع على كاهل منظمتهما . بمرور السنين فان منظمتهما انجزت اشياء كثيرة .

والسؤال الذى يطرح نفسه الان هو ، ما اذا كان من الممكن حل المشاكل الحادة التى تواجه منظمتنا رغم التناقضات المتأصلة فى اجهزتها . فى الماضى كان من المدعش ان نرى جهازين هامين تابعين لمنظمتنا وهما الجمعية العامة ومجلس الامن فى قارين على تقدير الحالات التى تهدد السلم والامن الدوليين ، مثل مسائل الاستعمار ، والفصل العنصرى ، والشرق الاوسط ، وفييت نام وغير ذلك من المشكلات .

ان المجتمع الدولي قد شهد اساءة استخدام حق النقض من قبل الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن ، واليوم بسبب المزايا الممنوحة للدول دائمة العضوية فى مجلس الامن ، فان قرارات الجمعية العامة تعطل . ونعتقد ان الوقت قد حان لاضفاء طابع الديمقراطية على العلاقات الدولية عن طريق اعادة النظر فى الميثاق آخذين فى الاعتبار ضرورة الغاء حق النقض .  
وهذا نكون قد أرسينا القواعد السليمة للانصاف والعدالة فى العلاقات الدولية ، ونكون قد حافظنا على الاسس التى تقوم عليها منظمتنا وان نضي\* من جديد للاجيال المقبلة شعلة سان فرانسيسكو شعلة المساواة والصداقة والتضامن بين الشعوب .

السيد مونغى (بوتسوانا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لى وان جاء\* ذلك متأخرا ، ان اضم صوت جمهورية بوتسوانا الى اصوات اولئك الذين هناؤك وهم كثيرون بانتخابك لرياسة الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . واود ايضا ان اعرب عن تهنئتي للسيد الامين العام للامم المتحدة لما قام به من اعمال فى السنة الماضية ، وبالنسبة له يمكنني ان اتحدث عن امثلة كثيرة للاداء\* الموضوعي والتميز ، ليس فقط من جانبه شخصيا ، وانما من جانب من يعملون معه ايضا .  
ان الوقت والتواضع يخفان من حدة المشاعر والعواطف ومن هنا يكفيننا ان أهنگما وكذلك اعضاء\* مكتبكما وينفس الطريقة أهني\* المكتب الذى ادار بشكل متميز اعمالنا فى السنة الماضية .

ان التزام بوتسوانا بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ما يزال قويا وواضحا . ان الأمم المتحدة ، برغم جوانب قصورها ما تزال تلعب دورا حيويا في السعي من أجل السلم والأمن الدوليين . ونلاحظ بارتياح الاسهام الكبير والمتزايد للبلدان غير المنحازة وغيرها في تطوير الأمم المتحدة كأداة لتحقيق نظام اقتصادى واجتماعى دولي جديد .

ونحن ندرك حقيقة أن الأمم المتحدة لم تتحرك دائما بالفاعلية والسرعة المطلوبين لحل الأزمات التي تهدد السلم العالمي . وينشأ هذا الموقف لأنه في كثير من الأحيان يكون من الصعب جدا اقامة التوازن السليم والعملي فيما بين الحقوق السيادية ومصالح الدول الأعضاء وبين مبادئ ومقاصد الميثاق . وعليه يكون واضحا أن فاعلية هذه المنظمة الدولية وتعزيز دورها يتوقف ليس فقط على اعادة تشكيل المنظمة برغم أهمية ذلك ، وانما يتوقف في النهاية على احترام هذه المنظمة من جانب الدول الأعضاء . كل على حدة ، واستعداد هذه الدول الالتزام بقراراتها وتنفيذ ما تتخذه من مقررات .

ومما له أهمية مماثلة أيضا حقيقة أنه اذا كان للأمم المتحدة أن تخدم البشرية في كل مكان فلا بد أن تتطلع الى عالمية العضوية . وكان هذا الهدف في بعض الأحيان صعب المنال بسبب سوء استخدام حق النقض . وبهذا ، الطريقة حرمتا جمهورية أنغولا وفييت نام لبعض الوقت من مكانهما المشروع في هذه المنظمة . ومن هنا ، فانا نناشد أولئك الذين لهم حق النقض أن يحجموا عن استخدام لخدمة المصالح السياسية الضيقة ، وأن يستخدموه فقط اذا كان في صالح المجتمع الدولي ككل .

ويسعدنا أن نرحب في أسرة الأمم بجمهوريةتي جيبوتي وفييت نام . ونحن لعللى ثقة من أن العضوين الجديدين سوف يسهمان اسهاما كبيرا في مثل واهداف ميثاق منظمتنا . وخلال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، اعتمد القرار ١٧٨/٣١ الذى أكد من جديد التزام المجتمع الدولي باقامة نظام اقتصادى عالمي جديد أكثر عدلا . فضلا عن ذلك فقد قررت الجمعية العامة أنها سوف تقوم خلال هذه الدورة باستعراض التقدم الذى أحرز حتى الآن تجاه اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

ان أكبر انجاز تم عبر السنوات العديدة الماضية في اجتماعات كثيرة مطولة ومتعددة الأطراف ، كان هو القبول العالمي الواقعي لثلاثة مبادئ متبادلة وهي : أولا ، أن الترتيبات العالمية القائمة حاليا للإنتاج ، والتجارة والتمويل لا يحتمل أن تؤدي الى تحقيق عالم نجد فيه أن البشر والأمم يمكن أن يعتمدوا على أنفسهم ؛ ثانيا ، رغم انه من غير المحتمل أن تتساوى الموارد والفجوة بين أولئك الذين يملكون أكثر والذين يملكون أقل لن تكون هناك عدالة أو سلم كبير الا اذا أتيحت الفرصة لكل البشر والأمم للاعتماد على أنفسهم ؛ وثالثا ، وعليه لا بد أن يتغير النظام القديم ولا بد من محاولة خلق وتجربة نظام جديد .

ان ادراك حقيقة أنه سوف تكون هناك تغييرات فيما ينتج ، وفي طريقة انتاجه ، ومكان انتاجه ومن ينتجه أمر مقبول ، وكل الدول موافقة الآن على ان تجلس لتناقش كيفية تغيير النظام القديم وبناء النظام الجديد . ولا يعتبر هذا اتفاق الرأى هذا انجازا بسيطا يرجع الفضل فيه للبلدان النامية . لقد كان ذلك بناء على مبادرة من جانب البلدان النامية ومشايرتها ، وهذا هو الذى أدى الى الاعتراف من جانب البلدان متقدمة النمو بأن الترتيبات الحالية لن تكفي ، وأنه لا بد للإصلاح أن يحل محل التعديل .

وبطبيعة الحال ، فاننا في العالم النامي ننفذ صبرنا على الفور لترجمة المبادئ الى واقع عملي ، وتطوير المنظمات والترتيبات الجديدة والبدل فيما يسمى بالتحول الهيكلي . وان الناهيين في بلداننا انتظروا طويلا وهم جياع ، ونحن نعرف ، كما تقول الأغنية ، " أن الرجل الجائع رجلا غاضب " . ومع ذلك فتبدو البلدان متقدمة النمو وكأنها حذرة من أن تتخلى عن الترتيبات القديمة وتحل محلها ترتيبات جديدة . وربما يخافون البطالة ، نواحي النقص وارتفاع الاسعار بالنسبة للناخبين ، بينما كل هذا يسود في الاقتصادات الضعيفة في العالم النامي . ان نفاد صبرنا ، ونفاد صبرهم مع نفاد صبرنا ، سوف يستمر بغير شك حتى يمكن للبشر وللأمم أن يصبحوا معتمدين على أنفسهم اعتمادا ذاتيا .

ان اقرار المبادئ التي أتفق عليها في الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، أو اقرار الأهداف المبينة في اعلان ليما وبرنامج عملها ، يجب ان يكون أسرا واضحا . فبالنسبة لبوتسوانا فانه لمن دواعي القلق البالغ وخيبة الأمل ذلك التفتت الذى حدث في روح اتفاق الرأى الذى كان يميز

الدورة الاستثنائية السابعة لا بد بعض الدول كما يبدو تعطل اتفاق الرأى ويفتر حماسها تجاهه . ان الأهداف أماننا ، ولكن عملية وضع الاستراتيجيات التي تحركنا قدما في اتجاه هذه الأهداف يجب التعجيل بها . وان نغاد صبرنا ، مع ذلك ، لا يجب ان يفهم خطأ على انه افتقار الى الواقعية اننا واقعيون بالقدر الكافي بحيث نقدر أن هذا التحول لا يعني ولا يمكن أن يتم بشكل مفاجئ ، وأن تحول الخيال الى حقيقة لهي عملية بناء . وأود أن أعلن أنه برفم انه لم تحدث تحولات جذرية فاننا قد بدأنا نرى بروز مصالح متعددة تتجاوز مفهوم المواقف بين البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية . ان الأدوار المتعددة لا بد من تحديدها حتى بين المؤسسات الدولية والاقتصادات السوقية متقدمة النمو والاقتصادات المخططة مركزيا والبلدان النامية . ويتطلب تحقيق ذلك منا جميعا القدرة على الخلق ، والتوفيق ، والتعاون ، والمواجهة . وسوف يضيع منا الهدف اذا وقفنا ولم نتحرك . واذا نجحنا فان الفوائد سوف تعزز وجودنا جميعا .

ولكن لا بد ان أعود الى عدم صبرنا التقليدي بالحديث بما يجاز عن بعض الجهود الأخيرة بالنسبة لطريقنا الجديد .

ان الانباء الخاصة نتيجة الحوار بين الشمال والجنوب في باريس حديثة جدا بحيث لا تتطلب أى توضيح من جانبنا . لقد لاحظنا مع الأسف انه تم التوصل الى اتفاق غير كبير حول المسائل الجوهرية . ومع ذلك فان وفدى يشمر بالارتياح نتيجة الاتفاق من حيث المبدأ على انشاء صندوق مشترك على أن يجرى التفاوض بشأن أغراض وأهداف هذا الصندوق في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في تشرين الثاني / نوفمبر . ونحن نرحب بهذه اللفتة من جانب البلدان متقدمة النمو التي قبلت فكرة الصندوق المشترك . ومع هذا ، فان مثل هذه اللفات المتفرقة ليست كافية في حد ذاتها لتحسين الموقف الخطير الذى تعاني منه البلدان النامية أو تقليل تصميمنا على احداث تغييرات جذرية .

اننا نرحب بالنية من أجل استئناف المفاوضات الخاصة بالبرنامج المتكامل للسلع والصندوق المشترك ، في الشهر القادم ، ونحث جميع الأطراف المعنية أن تعمل من أجل اتفاق كاف بشأن المبادئ من أجل مزيد من الاعمال التفصيلية لفية صياغة البرنامج للبلد دون تأخير . وفي هذا

الصدد ، يأمل وفدى أن الاهتمام الفعلي بهذا المشروع والذي تهديه بعض مجموعات من الدول الأخرى مثل الكمونلث انما يبشر بنجاح الاجتماع. ومرة أخرى تعرب بوتسوانا عن أسفها لأنه حدث تحرك غير كبير في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في جنيف من أجل توسيع نطاق التجارة الأمر الذي يمكن أن يفيد كثيرا بلدان العالم الثالث . ونحن نأمل ان هذه الجمعية سوف تحت البلدان المشاركة في هذه المفاوضات على أن تعمل من أجل التوصل قريبا الى اختتام هذه المفاوضات .

اسمحوا لي أن أدلي ببضع ملاحظات فيما يتعلق بعمل منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي (يونيدو) . واننا نلاحظ مع الارتياح ، التقدم الهام الذى تم احرازه من جانب هذه المنظمة فيما يتعلق ببرنامج عملها لعام ١٩٧٧ ، وبصفة خاصة نجاح العمل الخاص بتحويل هذه المنظمة الى وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ، وانني اعتقد أنه من خلال هذه الدورة ، سوف يكون علينا أن نعتمد لاثنتها الداخلية ، حتى تستطيع تلك المنظمة أن تبدأ عملها رسميا كوكالة متخصصة .

ان وضع اللائحة الداخلية لليونيدو لا يجب أن يعتبر هدفا في حد ذاته . ان الغرض من عملية تحويل اليونيدو الى وكالة متخصصة ، هو أن تتوصل الى منظمة يمكن أن تكون فعالة وأكثر استجابة لحاجات وضرورة قيام صناعة في الدول النامية ، والمشاركة بشكل أكثر فاعلية في المعرفة الصناعية بين كل الشعوب . ان عملية التحويل قد تحققت ، ولكن يبقى علينا أن نمكن منظمة اليونيدو الجديدة من أن تبدأ عملها . وان وفد بلادي يطالب الجمعية العامة بأن تعطى اليونيدو وكل العون المادى الذى تحتاج اليه لانجاز مهمتها الهائلة .

انني ألاحظ أن اليونيدو ، قد أحرزت تقدما في مجالات أخرى أيضا . أولا ، فقد تابعت حكومة بلادي باهتمام المناقشات التي جرت في جنيف في مجال نقل التقنية . وفي هذا الصدد ، فان انشاء بنك المعلومات التقنية ، حتى وان كان على أساس تجريبي ، هو دور نرحب به . كذلك فقد لاحظنا باهتمام ، ما حدث في أيار/مايو من هذا العام في لاغوس من بدء منظمة الرابطة الافريقية للتقنية الصناعية . ان وجود مثل هذه المنظمة في مثل هذا المجال الهام يعتبر تطورا في الاتجاه الصحيح .

ومع ذلك ، فانني أود أن أوجه كلمة تأييد وتحذير فيما يتعلق بنظام المشاورات والتعاون فيما بين المنظمات غير الحكومية ، وبين أجهزة الامم المتحدة المختلفة بما في ذلك منظمة اليونيدو . ان المنظمات غير الحكومية لديها اسهام فعلي يمكن أن تقدمه ، ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار ضرورة ألا تؤدي هذه الاجتماعات الى أى تبديد للموارد المحدودة المتاحة للأمم المتحدة . ولقد لاحظت من الوثيقة التي صدرت في نهاية الاجتماع الذى عقد في الفترة من ٢٤-٢٥ أيار/مايو ، أن المنظمات غير الحكومية تتوقع من اليونيدو أن تنظم اجتماعات على أساس منتظم . ويود وفد بلادي أن يقترح ، أن المنظمات غير الحكومية يجب ، اذا ما أمكن ، أن تتحمل مسؤولية تنظيم هذه الاجتماعات ، حتى يمكن لموارد منظمة اليونيدو أن تركز للمهام التي حددتها هذه الجمعية لتلك المنظمة .

ان الموقف السياسي في العالم لم يتحسن كثيرا خلال الشهور العديدة الماضية ، ذلك أن الحروب المحلية ان تنشب بسرعة ، تمثل خطرا على الاستقرار الدولي والاقليمي . ومن المهم ألا تتحول هذه الحروب الاقليمية الى حروب كبرى نتيجة للمنافسة بين الدول العظمى . انه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله في قبرى ، وفي الشرق الاوسط وفي الجنوب الافريقي ، وفي مجال نزع السلاح ، وكذلك في الحوار فيما بين الدول المتقدمة والنامية فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد . وفي الواقع أنه في بعض المناطق ، مثل الشرق الاوسط وجنوب افريقيا ، فان الموقف قد تدهور أكثر فأكثر . ولقد أكد الامين العام في تقريره الواضح والموضوعي ، حول عمل هذه المنظمة ، أهمية والحاح هذه المشاكل بهذه الكلمات :

" . . . ان الاخطار الكامنة في التأخير وخطر التدهور السريع الذى يمكن أن يدمر

امكانية التوصل الى حلول سلمية ، قد أصبحت أكثر وضوحا عن ذى قبل " . P.2 4/32/1 .

ان هذا في رأينا هو تقييم دقيق وسليم للموقف الدولي ، وهو لا يثير ارتياحا على الاطلاق . ان الاهتمام الاول للامم المتحدة ، هو أن تحافظ على السلم والامن الدوليين ، وهو هدف مراوغ ويصعب تحقيقه بسبب انعدام الثقة ، وانعدام الامانة أيضا في علاقاتنا وفي معاملتنا السياسية . والمفارقة هنا ، هي أن الجميع يتحدثون عن أخوة الانسان ، واستصواب تحقيق السلم والامن الدوليين ، والتعايش فيما بين الدول ، والتعاون الدولي ، بينما في الوقت نفسه نجد أن بعض الدول تخوض عمليات تخريب سياسي في دول أخرى ، كما أن هناك أعمال غزو عسكرية ، وأعمال ضم اقليمي ، وكذا فان سباق التسلح ماض في طريقه ، واسلحة الدمار يجرى تصنيعها وتخزينها . ومن ثم ، فانه لا يمكننا أن نأمل في أن نحقق السلم والامن الدوليين ، وان نحافظ عليهما ، في عالم نجد فيه أن غالبية البشرية تفتقر الى أقل ضرورات الحياة ، وأن السيطرة العرقية وأنواع السيطرة الاخرى ، لم تستأصل تماما .

وانه لما يعتبر ادانة حزينة لعصرنا ، انه بينما تتطلع الانسانية الى تحسين نوعية الحياة ، فان البلايين تنفق على التسلح . ان معهد بحوث السلم الدولي في استكهولم يكشف أنه في عام ١٩٧٦ ، أنفق العالم حوالي ٣٣٤ بليون دولار على التسلح ، وان حلفين أساسيين كبيرين هما : حلف الاطلنطي وحلف وارسو أنفقا حوالي ٧٠ في المائة من هذا الرقم الهائل على التسلح . وبالمقارنة فان منظمة الصحة العالمية أو بالاحرى ميزانية هذه المنظمة لعام ١٩٧٧ هي ١٤٧ مليون

دولار . ان هذا يعتبر دليلا يصد منا ، بالنسبة الى الاولويات المشوهة والمختلة ، وخاصة في وقت نجد فيه أن المجتمع الدولي يعمل من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وبالإضافة الى تكديس الاسلحة النووية ، فان هناك انتشارا لهذه الاسلحة .

ان هذه الجمعية قد تتساءل عن السبب الذى من أجله نجد دولة صغيرة متخلفة مثل بوتسوانا تتحدث عما يقوم به الكبار بدلا من أن تهتم بالزراعة ، وتربية الماشية . والسبب في ذلك ، هو أننا في الجنوب الافريقي نتعرض لخطر التهديد النووى من جانب جنوب افريقيا ، وسوف تتاح لي الفرصة ، فيما بعد ، في بياني هذا للتعقيب أكثر من ذلك على الطريقة التي تؤثر بها هذه التطورات الجديدة على بلادى . ولكن بوتسوانا ، تود الان رسميا أن تسترعي نظر أولئك الذين جعلوا من الممكن ، بالنسبة لجنوب افريقيا أن تحصل على قدرة نووية اذا وفروا لها التقنية والمواد النووية الى أنه رغم أضرار ذلك ، فاننا نود أن نلفت نظرهم الى الاخطار التي يمثلها هذا التطور الجديد بالنسبة لافريقيا ، واننا نعتبرهم مسؤولين جنائيا عن آثار خطيرة قد تترتب على ذلك .

اننا نشعر أن الوقت قد حان ، بل قد فات ، بالنسبة لتنفيذ حظر شامل على اجراء

التجارب النووية في الجو او تحت الارض .

ان نزع السلاح هو شاغل الامم جميعها بصرف النظر عن حجمها وثروتها وتقدمها التقني . وان منظمنا يجب أن تلعب دورها كاملا في السعي عن حلول لهذه المشكلة ، ولهذا السبب فان بوتسوانا قد انضمت الى الدول الاخرى غير المنحازة ، في الدعوة الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تركز لنزع السلاح ، واننا نعتبر ان هذه الدورة الاستثنائية ، هي مقدمة ضرورية ، وليست بديلا عن مؤتمر عالمي لنزع السلاح .

ان على الدولتين الأعظم مسؤولية خاصة بالنسبة لمستقبل العالم . ويجب أن تتخذا المبادرة في مجال نزع السلاح ، وخاصة نزع السلاح النووي ، اذا ما أردنا أن نضمن استمرار الحياة المضوية وأشكال الحياة الأخرى على كوكبنا .

ان السلم ما يزال يراود شعب قبرص . ان وحدة أراضي قبرص وسلامتها وعدم انحيازهما ، ما تزال تنتهك رغم القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة ومجلس الأمن . ان نحو ٤٥ في المائة من أراضي قبرص تخضع حاليا لاحتلال من جانب حكومة قبرص . وهناك خطر متزايد . ذلك أنه ما لم يتم التوصل قريبا الى حل للمشكلة ، فان هذا الاحتلال سوف يصبح دائما ، وسوف يؤدي الى تقسيم قبرص على أساس خطوط عرقية ، بما يتعارض مع قرار الجمعية العامة رقم ٣٢١٢ (د - ٢٩) وقرار مجلس الأمن رقم ٣٦٥ (١٩٧٤) . ان هذه الجمعية قد طالبت بوضع حد للتدابير المنفردة التي يمكن أن تؤثر تأثيرا معاكسا على نجاح المفاوضات بين الطائفتين . اننا ندعو مرة اخرى ، الى حل عادل لقضية قبرص ، يضمن وحدة أراضي هذا البلد ، ويخفف عن الطائفتين القلق الناجم عن الشكوك المتبادلة . واننا نطلب الى الأمين العام وممثله الخاص في قبرص ، أن يواصل استكشاف الطرق التي يمكن أن تؤدي الى حل دائم وعادل مما يقلل من حدة التوتر في المنطقة .

ان الشرق الأوسط ما يزال منطقة صراع وتهدد للسلم والأمن الدوليين وعلى النقيض من مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ، فان اسرائيل تواصل بشكل غير شرعي انشاء مستوطنات على الأراضي العربية التي احتلتها ، والتي لا تزال تحتلها ، منذ عام ١٩٦٧ ، بل وتواصل مبدأ تطبيق قوانينها على تلك الأراضي . وتعتبر هذه الاجراءات تحديا لقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وقرارات الأمم المتحدة الأخرى التي تطالب بالانسحاب الى حدود ١٩٦٧ ، ونحن نعترف بتعقد المشكلة . ان الوضع هناك يملأنا بالخوف من أن أطراف الصراع قد تتشدد في مواقفها ، ولا تترك مجالا للمرونة وخلق جو يؤدي الى مفاوضات السلم ، وهو جو لا يمكن بغيره أن تنتهي الأعمال العسكرية . ونحن نعتقد أن قضية منظمة التحرير الفلسطينية ، جوهرية بالنسبة لأية تسوية سلمية في المنطقة . ولقد اعترفت الأمم المتحدة بها باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، ومن هنا أصبح حتميا أن تشارك هذه المنظمة ومعها اسرائيل والدول العربية المجاورة في مؤتمر جنيف للسلام

من أجل أن يتم التوصل الى حل عادل ودائم للمشكلة . ونحن نطالب بانشاء وطن فلسطيني بغير تأخير ، في الوقت الذى نعترف فيه بحق دولة اسرائيل في الوجود .

ان مسألة بليز لا تزال موضع اهتمام بالنسبة لوفد بلادى ، وان من حق شعب بليز أن يقرر مصيره . ونحن نطالب حكومة المملكة المتحدة ، باعتبارها المسؤولة عن ادارة هذا الاقليم ، بأن تعمل بالتشاور الوثيق مع حكومتى غواتيمالا وبليز لحسم هذه المشكلة على وجه السرعة ، حتى يمكن لشعب بليز أن يمارس حقه في تقرير المصير والاستقلال .

ان بوتسوانا تهتم اهتماما كبيرا بمشاكل العالم الأخرى ، بخلاف ما ناقشته آنفا . ان فرنسا لا تزال تنتهك وحدة وسلامة أراضي جزر القمر باحتلالها لمايوت . ان موقف بلادى نحو هذه القضية واضح وصريح . واننا نطالب فرنسا باحترام سيادة ووحدة أراضي جزر القمر .

ان استمرار وجود القوات الأجنبية في كوريا ، انما يعطل المفاوضات التي يمكن أن تؤدى الى توحيد هذا البلد ، ومن ثم يؤدى أيضا الى عدم تخفيف حدة التوتر . ان بوتسوانا تدعو الى انسحاب كل القوات الأجنبية من كوريا حتى يتم توحيد هذا البلد على وجه السرعة . ان الكوريين وحدهم هم الذين يجب أن يحددوا اتجاههم السياسي .

ان مشكلة ناميبيا لا تزال مستمرة رغم التنازلات بعيدة المدى ، التي قدمتها منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا (سوابو) في سعيها من أجل التسوية السلمية والاستقلال . ان النضال المسلح مستمر ، ومن المحتمل أن يتزايد كثافة وقوة . ما لم تتدخل جنوب أفريقيا عن موقفها المتشدد فيما يتعلق بسحب قواتها ، ووضع قوة حفظ سلام محلها تحت اشراف الأمم المتحدة ، وما لم تحجم عن خلق مشاكل جديدة مثل موضوع خليج والفس .

ان أفريقيا ، كثيرا ما انتقدت شركاء جنوب أفريقيا التجاريين وحلفاءها العسكريين لعدم ممارستهم - الى أقصى قدر ممكن - نفوذهم من أجل الوصول الى احداث تغيير في الجنوب الأفريقي . ولقد كان مما أثار قلقنا وخيبة أملنا ، أن حرمان ملايين الأفارقة - في دول غرب أفريقيا التي تحكمها الأقلية - من حقوق الانسان لم يثر الا استياء قليلا في الغرب . ان الجهود التي تبذل حاليا من جانب الدول الغربية الخمس الأعضاء في مجلس الأمن ، من أجل استكشاف أساليب تحقيق تسوية سلمية عن طريق المفاوضات في ناميبيا ، تشجع بلادى على الاعتقاد بأنه ربما يكون قد حدث تغير في

الموقف . ونحن نرحب بهذه المبادرة ، ونعترف في الوقت ذاته - مع التقدير - باستعداد دول الشمال لتقديم خدماتها في إطار قرارات الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة ، قرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) من أجل تسهيل عملية الانتقال السلمي . ان المجتمع الدولي لن يقبل بالنسبة لشعب ناميبيا - أى شيء يقل عن الاستقلال الحقيقي .

ان الطريق الى التحول والانتقال السلمي ، كما نراه ، يكمن في الافراج عن المعتقلين - والعودة الآمنة المضمونة للاجئين والمنفيين ، وحرية النشاط السياسي لكل الناميبيين في بلد متحرر من الخوف من قوات أمن جنوب أفريقيا التي تحتل الاقليم ، والعمل على سيادة القانون والنظام ، وذلك عن طريق قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة . ان هذه شروط متواضعة لا بد وأن تقبل من جانب كسل الأطراف المعنية من أجل أن نضمن أن شعب ناميبيا ، دون خوف من أحد ، سوف يمارس حقه في تقرير المصير . ان جنوب أفريقيا ، يجب أن تعيد النظر في معارضتها السابقة لهذه الشروط ، وأن تسمح لشعب ناميبيا بالتقدم على طريق الاستقلال دون أى عائق ، ودون أية خسارة في الأرواح .

لقد انقضت اثنتا عشرة سنة منذ أعلن استقلال روديسيا الجنوبية غير المشروع ، ولا تزال المشكلة قائمة ، رغم كثير من المحاولات في الماضي لحسمها . وهي تتدهور بشكل منتظم ، كما أن أعمال قمع الأغلبية على يد الأقلية قد تزايدت . وقد حدث أيضا من جانب نظام الفصل العنصرى ، أن لجأ هذا النظام الآن الى التكتيك الخاص بتعزيز الخلافات الداخلية في حركة التحرير ، اذ يشيد بالبعض ويهاجم الآخرين .

ان ضحايا القمع والتمييز قد وصلوا الى ذروة تحملهم ، وأخذوا يقاومون بشكل متزايد هذا القمع . ومع ذلك فان هناك من يحذرون بصفة مستمرة شعب زيمبابوى من استعمال العنف كوسيلة لتحقيق استقلاله . ان شعب زيمبابوى قد سعى لسنوات طويلة - بغير نجاح - الى حسم المشكلة بشكل سلمي . وقد لجأ الى طريق العنف ، لأن كل طرق المقاومة السلمية قد أغلقت في وجهه ، ونحن في أفريقيا نؤيد هذا الشعب . ان استعادة كرامة شعب زيمبابوى تعزز من كرامتنا \* .

\* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

ان ردود الفعل تجاه الاقتراحات الانجلو امريكية الخاصة بروديسيا تتدفق من داخل روديسيا نفسها ومن العالم الخارجي ، ولست بحاجة الى أن أقول ان ردود الفعل هذه متنوعة وهي تلخص ببلاغة شديدة المواقف الحرجة والمآزق والتناقضات التي تحيط بمسرح الاحداث في زمبابوى ، ويكفيني أن أقول ان بوتسوانا ليست لديها أية رغبة للتدخل في الشؤون الداخلية لزمبابوى . لكن انخراطنا في النضال التحررى قد فرضته علينا حقيقة الجغرافيا وواقع التاريخ ويفضنا للقمع والعنصرية ونحن مع يقية دول افريقيا نؤيد النضال المسلح الذى تقوم به الجبهة الوطنية في زمبابوى ، وسوف تستمر في ذلك مادام نظام الاقلية العنصرية في سالزبورى يجعل من الصعب التوصل الى أية تسوية مقبولة ومتفق عليها .

ان المقترحات الانجلو امريكية ما كان يمكن لها أن تقدم لولا النجاح المستمر والمتمزىد لحركة التحرير . وفي رأى بلادى انه من السابق لاوانه ان ندين أو نشيد بهذه المقترحات حاليا ، لكن هذه المقترحات يمكن ان تعد ناجحة لو ان كل الاطراف المعنية امكنها ان تستخدمها كأساس للمفاوضات من اجل الانتقال الى الاستقلال واجراء الانتخابات الوطنية الحرة القائمة على اساس منح حق الانتخاب لكل البالغين ، وعلى أساس وجود مجتمع يشارك فيه الشعب كله ، لكنها اذا فشلت فانها لن تخدم أى هدف مفيد .

ان بوتسوانا تعتبر هذه المقترحات أساسا للمفاوضات من جانب جميع المعنيين بالامر ، كما اننا نعتبر ان المفاوضات فرصة لبحث المقترحات بعناية وتعديلها بشكل بناء حتى لو استدعى الامر اعادة صياغتها تلمسا لحل مقبول ، لذلك ، فاننا نحث شعب زمبابوى كله على أن يستفيد من هذه المقترحات للتفاوض ووضع الاساس الحيوى لامة دائمة يتجاوز مصيرها الحياة الفانية والمصالح الشخصية الذاتية للرجال والنساء الذين يعيشون في الجيل الحالي .

اننا نرحب بجهد بريطانيا لا عادة استئناف دورها — كدولة مستعمرة — للانتقال المنظم نحو تحقيق حكم الاغلبية والاستقلال في روديسيا .

وعندما تحسم مشاكل زمبابوى وناميبيا سوف تبقى مشكلة جنوب افريقيا التي تكمن في الفصل العنصرى والعنصرية وما تعنيه كل هذه المعاني ، ان هذه المشكلة القديمة تتعقد بشكل منتظم نتيجة للقوانين غير الانسانية الكثيرة التي تسن تعزيزا لهذا النظام ، كما انها تتعقد ايضا نتيجة للمقاومة المتزايدة لها من جانب الشعب المقهور في هذا البلد .

ويقال ان بليني ، وهو روماني مؤرخ للتاريخ الطبيعي من القرن الاول قال : " هناك دائما شيء جديد يأتي من افريقيا " ولو انه عاش حتى يومنا وعصرنا هذا لقال دون شك " . . . من الجنوب الافريقي .

وفي الحقيقة اننا عندما اجتمعنا في الدورة الحادية والثلاثين لهذه الجمعية العامة ، كانت مأساة سويتو من مشاغلنا الرئيسية ، ذلك ان أطفال المدارس كانوا قد خرجوا الى الشوارع يتحدثون وضع النهار الجنود الذين تسلحوا واستعدوا لاختصاصهم . ونحن نعرف مقدار الخسائر التي تمت من جراء ذلك ، وكيف ان المئات فقدوا حياتهم . ولكن هذا لم يمنع الالف الذين استمروا يتحدثون الاجهزة القانونية المخصصة لقمعهم . وحينما حدث ذلك ، ارتعدت في العالم المعايير المدنية ، وأخوة الانسان ، وقدسية الحياة الانسانية ، وارتفعت في ذلك الوقت أصوات الاحتجاجات والادانات العالية ، لكنها خمدت بعد ذلك واستؤنفت التجارة ، والمعاهدات ، وبقية العلاقات الاخرى .

ان بانتوستان الترانسكي كانت على وشك ان تمنح الاستقلال الشكلي في العام الماضي ، وهذا يعتبر ذروة العنصرية والفصل العنصري . لكن منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة تصرفتا بقوة ازاء هذا الشكل الغريب من انشاء الامم الذي يقوم على التمييز لا التوحيد ، والذي يشجع ويضفي الصيغة القانونية على الانفصال بدلا من التكامل والتماسك ، وهذا مفهوم جديد يخرج من افريقيا .

ان مخاوف افريقيا من ان انشاء دول المعازل سوف يسبب مشاكل بالنسبة لشعوب الجنوب الافريقي قد تأكدت . ذلك ان هذه المعازل وبالذات القانون الخاص بها قد حرم شعب الترانسكي والجميع - وكل شخص في أى مكان آخر ممن هم مصنّفين عرقيا على انهم " اكسهوزا " - من ممارسة حقوقهم كراعيا في جنوب افريقيا ؟ حيث اصبحوا اُجانب في البلد التي ولدوا فيها . ولقد شككت مملكة ليسوتو بالفعل الى مجلس الامم من المشاكل الناجمة عن انشاء دول من هذه المعازل على حدودها مع افريقيا الجنوبية .

ونحن ان نلتقي في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة نجد ان مأساة سويتو مستمرة ، والكثيرون ممن كان لديهم الشجاعة لكي ينضموا الى اولئك الذين يحتجون أصبحوا اما لا جئين أو

مسجونين ، اذا لم تكن بنادق دولة الفصل العنصرى قد اغتالتهم وقضت على حياتهم . ونحن في هذا الصدد نفكر في ستيفن بيكو الذى انضم الى الزعيم لوتولي ، ومدلولي وغيرهم من المقاتلين من أجل الحرية .

ان البوتسوانا ، تعتبر الان اهانة اخرى لكرامة السيادة في الا راية ترفع ، ومنصة تقام ومدرجا يبنى لتصبح دولة تابعة ، تبقى رمزا للاسطورة الخالدة بتفوق البيض .

ان المشاكل التي يسببها خلق هذه الدولة الجديدة لبوتسوانا ، كما هو الحال بالنسبة لليسوتو وترانسكي ، خطيرة للغاية ، ونحن ننظر الى انشاء مثل هذه الدول على حدودنا كشيء متعمد يهدف الى ابعاد تركيز النضال من جنوب افريقيا نفسها الى صراع على الحدود مما ستنتج عنه عدة توترات .

ان اشاعات كثيرة تتردد حول تحديد منطقة لاجراء التجارب النووية في اقليم كالا هاري في ناميبيا ، وبوتسوانا لا تمتلك القدرة الفنية اللازمة لكي تؤكد او تنفي هذه الشائعات ، ومع ذلك ، فان وزير مالية جنوب افريقيا ، أوين هاروود ، نسب اليه مؤخرا قوله ان جنوب افريقيا تحتفظ بحقها في ان تستخدم امكانياتها النووية لاجراض اخرى بخلاف الاغراض السلمية بما يتناسب مع احتياجاتها . كما ان جنوب افريقيا لم توقع على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية .

لكن هناك شيئا واحدا نحن متأكدون منه ، وهو ، ان بوتسوانا تشارك مع صحراء كالا هاري وناميبيا وجنوب افريقيا في الحدود . ومن هنا فانا ننظر بقلق وبخوف الى أى تجارب نووية هناك كخطر على صحة وامن شعب بوتسوانا . وقد أبلغنا اولئك الذين يعرفون ان الغبار الذى الناجم عن التفجيرات النووية يمكن ان يكون قاتلا ، واذنا ما أصبحت صحراء كالا هاري فعلا منطقة للتجارب النووية فائني أود أن أعلن بكل صراحة ان بوتسوانا لم تستشر ، ونحن نفتنم هذه الفرصة لكي نحتج بأقوى اللغات والا ساليب ضد مثل هذا التطور . فأولئك الذين يشجعون انتشار الاسلحة النووية يجب ان يوفرنا تسهيلات للاختبار في جنوب افريقيا في بلادهم . واذنا ما صح فعلا ان كالا هاري سوف تصبح منطقة تجارب نووية ، فائني أعلن هنا والان ان بوتسوانا سوف تتقدم باحتجاج رسمي الى هذه المنظمة .

ان بوتسوانا تشعر بالقلق أيضا ازاء ما يبدو أنه تحضير نفسي للرأى العام العالمي لخزرو أراضي بوتسوانا ، ذلك أن سميث المتمرّد ظل بصفة مستمرة يتحدث عن وجود قواعد وطنية خيالية في بوتسوانا ، كذريعة لشن هجمات ضدنا ، وكذلك فان وزير العدل والشرطة والسجون في جنوب أفريقيا قد بدأ أيضا يستمع الى الضوضاء ويرى صوراً تشبه المفاوير الوطنيين في بعض قواعد للتدريب في بوتسوانا ، ويتهمنا : " بارتكاب أعمال ارهاب في مناطق الحضر في جنوب أفريقيا " . وفي كثير من الأحيان ، يمكن لنا أن نقول أن الأشباح انما هي ظواهر ودلائل على أن الذهن ليس صافيا ، أو أنها تعتبر دليلا على وجود عقل مريض أو مخاوف كثيرة من حدوث كارثة وشيكة ، وفي الأيام السابقة كان الانسان يتحدث عن هذه الأشباح أما أن نرى في هذا العصر دولة لها جيش كبير ، وشبكة مخابرات كبيرة ، ولا تحترم الحياة والكرامة الأفريقية ، وتطالب بأن حدودها القابلة للدفاع تمتد الى أفريقيا جنوبي خط الاستواء ، اذا رأينا دولة كهذه ترى أشباحا في ظل هذه الظروف فلا يمكن الا أن نقول أن ذلك يثير القلق بالنسبة لتلك الدول التي يقال انها شاهدت هذه الأشباح في أراضيها . ان بوتسوانا تنفي هنا كما نفت مرات عديدة من قبل وجود أى من هذه القواعد في أراضيها . وهي توجه دعوة مفتوحة لأولئك الذين يرغبون في التحقق من هذه الحقيقة لزيارة بوتسوانا لتحقيق هذا الغرض .

ان هذا السرد الذى قدمته الآن للأحداث في جنوب أفريقيا يثير القلق ويملأنا بالخوف . ان التهديد للسلم والأمن الدوليين قد أصبح واقعا . والدول الغربية التي تزعم جنوب أفريقيا انها تحمي ثقافتها وحضارتها في الجنوب الأفريقي ، يجب أن تمارس كل ضغوط ممكنة على جنوب أفريقيا من أجل تحقيق الحرية في تلك المنطقة .

لقد دخل المجتمع الدولي على مدى فترة طويلة للغاية في صراع عقيم مع أبطال العنصرية والقمع ، كذلك فان ما قامت به بلدان عدم الانحياز ، وكل المحبين للحرية من جهود من أجل احداث تغيير جوهري وقرار حكم الأغلبية بما يعيد الى شعوب الجنوب الأفريقي حقوقها الأساسية ، منيت بالاحباط والحرقة سنة تلو أخرى ، وان بوتسوانا لتشعر بالفخر ان ترفع لواء مبادئها الدستورية الأساسية وهي ، ألا عنصرية ، المساواة ، حقوق الانسان ، الانتخابات الحرة العادلة ، حكم الأغلبية حكم القانون . وما نريده ، بل وما نناضل من أجل تحقيقه في زمبابوى وناميبيا وجنوب أفريقيا لا يقل عن ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان العديد من الممثلين طلبوا الادلاء ببيانات تعازي . وادعو أولا ممثل تونس الذي سوف يتحدث باسم الدول الأفريقية .

السيد المستيري (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : بصفتي رئيسا للمجموعة الأفريقية أود أن أعرب عن تعازي مجموعة الدول الأفريقية ، معربا عن تعاطفنا مع الجمهورية العربية اليمنية ، وشعبها وحكومتها بمناسبة فقدانهم للرئيس ابراهيم محمد الحمدي ، ان هذا الحداد يخيم على بلد دافع دائما عن مبادئ الميثاق ، وأيد دائما القضايا الأفريقية ، وكفاح أفريقيا في الأمم المتحدة والمحافل الأخرى .

نود أن نرجو زملائنا ممثلي وفد الجمهورية العربية اليمنية أن يعربوا لحكومتهم ولشعبهم عن شعورنا الجياش في هذه الظروف المروعة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن ممثل عمان الذي سيتحدث نيابة عن الدول الآسيوية .

السيد ابو النصر (عمان) : بالنيابة عن رؤساء وفود المجموعة الآسيوية في الأمم المتحدة ، وباسم وفد عمان ، أتقدم الى وفد الجمهورية العربية اليمنية الشقيق بأصدق عبارات العزاء في المصاب الفادح بوفاة المغفور له المقدم ابراهيم محمد الحمدي رئيس مجلس القيادة والقائد العام للقوات المسلحة .

وأرجو - سيدى الرئيس - أن ينقل الزميل رئيس وفد اليمن الشقيق الى عائلة الفقيد والشعب وحكومة اليمن أصدق عبارات عزائنا وحزننا لنقد أحد قادة القارة الآسيوية المخلصين .  
راجين لشعب اليمن الشقيق الذى برهن عبر التاريخ على قدرته على التغلب على الصعاب ، دوام التقدم والازدهار ، شكرا سيدى الرئيس .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو ممثل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية الذى سيتحدث نيابة عن دول أوروبا الشرقية .

السيد د ولفوستش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :  
باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية ، وبوصفي رئيسا لهذه المجموعة أود أن أعرب عن تعازينا العميقة  
في وفاة الرئيس ابراهيم محمد الحمدي رئيس الجمهورية العربية اليمنية ، ونود أن نتوجه بتعازينا الى  
وفد اليمن في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، وللممثل الدائم لليمن في الأمم المتحدة ،  
ونرجو منه أن ينقل مشاعر الأسى الى أسرة الفقيد وإلى شعب اليمن .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية الذي سوف  
يتحدث باسم الدول العربية .

السيد العلاف (الجمهورية العربية السورية) : باسم المجموعة العربية التي يعود  
لبلدي شرف رئاستها هذا الشهر ، أود أن أتقدم الى وفد الجمهورية العربية اليمنية الشقيق ، وإلى  
الشعب اليمني البطل بأصدق عواطف العزاء والمواساة بمناسبة الحدث الأليم الذي أودى بحيياة  
الفقيد المقدم ابراهيم محمد الحمدي رئيس مجلس القيادة والقائد العام للقوات المسلحة للجمهورية  
العربية اليمنية .

كما أود باسم المجموعة العربية وبتكليف منها تقديم أجزل الشكر الى سيادكم وإلى أعضاء  
هذه الجمعية الموقرة ، للفتة الكريمة التي أعربت عنها بالوقوف حداداً على الرئيس اليمني الراحل .

وأشكر الأخوة رؤساء المجموعات الجغرافية الزميلة الذين اعربوا باسم مجموعاتهم عن أصدق مشاعر العزاء والسواساة .

ان الأمة العربية من المحيط الى الخليج تقف بكل قوة وصلابة الى جانب الشعب العربي اليمني الشقيق ، وتتضامن معه في محنته الأليمة وتدعو الله عز وجل بأن يحفظ ذلك الشعب البطل من كل مكروه ويأخذ بيده ويحقق أمانيه ويصون وحدته ليبقى أبداً خلية عربية قوية متماسكة في كيان الأمة العربية المجيدة ، والبقاء والعزة للشعب العربي البطل ولرسالته الخالدة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو ممثل ترينيداد وتوباغو الذى سوف يتحدث باسم دول أمريكا اللاتينية .

السيد عبد الله (ترينيداد وتوباغو) (الكلمة بالانكليزية) : نيابة عن أعضاء مجموعة أمريكا اللاتينية ، أود أن أعرب عن حزننا العميق الذى نشعر به جميعاً اليوم لدى علمنا بنبأ وفاة رئيس اليمن السيد ابراهيم محمد الحمدي . ان وفاته في هذا الوقت كانت ضربة قاسية لشعب هذا البلد الفتى الذى استطاع خلال الفترة الأخيرة أن يضع قدمه على طريق الاستقلال . ونحن نشارك أشقائنا وأصدقائنا في اليمن احساسهم بالحزن ، ونعاهدكم بالتضامن المستمر في جهودهم من أجل الحفاظ على هذا الاستقلال وتعزيزه . وأود باسم مجموعة أمريكا اللاتينية أن أطلب من وفد اليمن أن ينقل الى حكومته وشعبه وكذلك الى أسرة الرئيس الفقيد تعازينا بهذه المناسبة الحزينة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو ممثل النمسا الذى سوف يتحدث باسم دول أوروبا الغربية ودول أخرى .

السيد وولف (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : باسم الدول الأعضاء والوفود التي تشمل مجموعة دول غرب أوروبا ودول أخرى ، اسمحوا لي أن أعرب عن حزننا العميق للحدث المحزن الذى أصاب اليمن وشعبه ، وأقصد به وفاة صاحب السعادة ابراهيم الحمدي رئيس الدولة . وأود باسم مجموعتنا التوجه الى رئيس وفد اليمن بتعازينا الحارة ولحكومته وشعبه ، وكذلك الى أسرة الفقيد .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو ممثل الولايات المتحدة الذي سوف يتحدث كممثل للدولة المضيفة .

السيد وهالين (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : انني ان أتحدث باسم الولايات المتحدة - الدولة المضيفة - أود أن أعرب لوفد اليمن ولشعبه تعازينا لوفاة الرئيس ابراهيم محمد الحمدي .

وأطلب من الممثل الدائم ومن وفد اليمن أن ينقل تعازي حكومة الولايات المتحدة إلى أسرة الرئيس وإلى الشعب الذي خدمه هذا الرئيس بشكل فعال .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو ممثل اليمن الديمقراطية .

السيد الأشطل (اليمن الديمقراطية) : في الوقت الذي كان فيه شعب اليمن يستعد لاستقبال الرئيس ابراهيم الحمدي في عدن ، احتفالاً بالذكرى الرابعة عشرة لثورة الرابع عشر من أكتوبر في اليمن الديمقراطية ، امتدت يد الغدر والخيانة لتفتاله هو وأخيه المقدم همد الله الحمدي .

ان الرئيس الراحل المقدم ابراهيم الحمدي قد ناضل ببسالة من أجل استقرار اليمن وصيانة استقلاله وسيادته الوطنية ، ومن أجل دفعه إلى طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي . ولقد بذل المرحوم كل طاقته من أجل تنمية العلاقات الأخوية بين شطري اليمن تمهيداً لتحقيق الوحدة الوطنية .

لقد عقد مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء في اليمن الديمقراطية اجتماعاً مشتركاً اثر هذا الحادث الأليم . ولقد صدر بيان حكومي استنكر فيه هذه المؤامرة الدنيئة التي دبرها أعداء الشعب اليمني للذهل من استقرار اليمن وتقدمه ووحدته الوطنية . ولقد عبر البيان عن حزن الشعب اليمني العميق لهذا الحادث المفجع ، كما أعلن في عدن الحداد الرسمي لمدة أربعين يوماً والغاء كافة الاحتفالات الرسمية والشعبية التي كانت ستقام بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لثورة الرابع عشر من تشرين الاول / اكتوبر .

اننا بهذه المناسبة الحزينة نقدم تعازينا لعائلة الفقيد ونحن واثقون أن الشعب اليمني سيناضل من أجل التقدم والوحدة ، تلك الأهداف التي حملها الرئيس الراحل .

السيد سلام (اليمن) : بسم الله الرحمن الرحيم ، سيدى الرئيس ، أود أن أعبر لكم وللجمعية العامة التي أعريتم باسمها عن تعازيكم بمناسبة وفاة المقدم ابراهيم محمد الحمدي رئيس مجلس القيادة والقائد العام للقوات المسلحة للجمهورية العربية اليمنية عن عميق شكرى وتقديرى كما أعبر عن خالص تقديرى لجميع الممثلين المحترمين الذين قدموا تعزياتهم في هذه المناسبة الحزينة ، ووقفوا دقيقة حداداً على روح الشهيد رحمه الله .

وسأبلغ الحكومة اليمنية وأسرة الشهيد التعازى التي أعربت عنها باسم الجمعية العامة .  
 سيدى الرئيس . لقد استشهد الفقيه وأخوه عبد الله محمد الحمدي أثناء تجوالهما ليلاً  
 في ضاحية العاصمة صنعاء حيث كانا في سيارة بمفردهما دون حراسة ، فقد كان الرئيس - رحمه الله -  
 يقوم أحياناً بجولات تفقدية دون حراسة واثقاً من حب الشعب اليمني له لما كان يقوم به من نشاطات  
 متواصل من أجل خير وسلامة الشعب اليمني . لقد خطت اليمن تحت قيادته - رحمه الله - خطوات  
 واسعة في جميع المجالات ، وتحققت بفضل السياسة الحكيمة التي كان يقود مسيرتها العديد من  
 المشاريع الحيوية والأساسية التي كان يتابع خطوات تنفيذها بنفسه بقلب لا يعرف الكلل .  
 سيدى الرئيس ، لقد اجتمع مجلس القيادة صباح اليوم الباكر وانتخب رئيساً من بين أعضائه هو  
 المقدم أحمد العشمي نائب رئيس مجلس القيادة سابقاً وعضوية كل من الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس  
 الوزراء والمقدم عبد الله عبد العالم قائد قوات المظلات للقوات المسلحة اليمنية .  
 رحم الله الشهيد فقيه اليمن الرئيس المغفور له إبراهيم محمد الحمدي وأسكنه واسع جناته .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥